



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 09 ديسمبر 2001

فهرس

* مواصلة مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة.

محضر الجلسة العلنية السابعة والعشرين المنعقدة

يوم الأحد 09 ديسمبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد علي بن فليس رئيس الحكومة وأعضاؤها.

معاليكم بتقديم بيان السياسة العامة والتقيد بأحكام الدستور، مما يساهم في إرساء دعائم البناء المؤسساتي للدولة.

سيدي رئيس الحكومة،

على إثر الفاجعة التي تعرضت لها منطقة باب الوادي ووادي قريش بالجزائر العاصمة، وكذا ولايات أخرى لا يسعنا إلا أن نترحم على الضحايا سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة ويلهم ذويهم الصبر والسلوان.

صحيح، سيدي رئيس الحكومة، أن الكارثة أمر رباني وأن هولها كبير، لكن المسؤولية البشرية قائمة ويجب أن يتحمل كل واحد مسؤوليته ولكي لا تتكرر الكارثة يجب التنبيه بسرعة إلى المسائل الآتية :

أولا : إلزامية الاحترام الكامل للمقاييس التقنية في التصاميم والإنجازات والمراقبة.

ثانيا: إعادة النظر بجدية في مخطط شغل الأراضي.

ثالثا: مراجعة مدى فعالية مخطط النجدة.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد أكدتم في مقدمة بيان السياسة العامة أن منهج عمل حكومتكم يرتكز على الحوار والتشاور، وإن كنا نشمن

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية عشرة

والدقيقة العاشرة صباحا

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أرحب بالحاضرين من المجلس والحكومة، وجلسة اليوم مخصصة لمواصلة المناقشة العامة لبيان السياسة العامة للحكومة.

وقد ذكرنا أمس بعدد النواب الذين سيكونون المتدخلين الأوائل ومن بين الحضور السيد عبد الحميد بولفغات، فأحيل إليه الكلمة.

السيد عبد الحميد بولفغات: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة،

إسمحو لي، في البداية، أن أسجل ارتياحي لمدى التزام

سيدي رئيس الحكومة،
إن أية صناعة لا تصلح هيكلها ولا تنظم إنتاجها ولا ترفع
مستوى الجودة ولا تنقص التكاليف، لا يمكنها أن تنافس
لداخليا ولا خارجيا.

ولا يمكننا أن نحقق الميزة التنافسية لصناعتنا دون رسم
إستراتيجية صناعية ووضع برنامج للمنافسة من خلال
رؤية واقعية للاقتصاد العالمي.

سيدي رئيس الحكومة،
إن أكبر عائق أمام الإقلاع الاقتصادي المطلوب هو سوء
مناخ التعامل وانتشار ظاهرة الرشوة والفساد والمحسوبية
وتبديد المال العام، وفي هذا الصدد نثمن الخطوات التي
قمتم بها قصد ترشيد النفقات العمومية مع إرساء مبدأ
الشفافية الذي طالبنا به في حركة النهضة على أكثر من
صعيد.

وياحبذا لو يتبع ذلك في أقرب وقت إصدار قوانين ووضع
إجراءات كفيلة بالقضاء على هذه الآفات.

سيدي الرئيس،
نظرا إلى التقلبات التي تعرفها السوق النفطية، بات من
الضروري وفي أقرب وقت ممكن وضع خطة لترشيد
النفقات وتوجيهها وفق أولويات بما يمكن من إنشاء
الثروة والحصول على القيمة المضافة.

سيدي الرئيس،
تعد مواكبة الجزائر للتطور الاقتصادي العالمي من
الأولويات التي يفرضها الواقع، غير أنه بات من الواجب
ألا يفقد هذا التطور الدور الاجتماعي للدولة، ونعتقد أنه
لا يتأتى إلا بزيادة معدلات النمو وتحقيق الفعالية
الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للمواطن.

سيدي الرئيس،
في هذه اللحظة ونحن نحاول تصفية تركة الماضي نقع في
أخطاء جديدة لن ننتبه إليها إلا بالحوار والمصارحة، ولن
نصحح المسار إلا بالجد والاجتهاد، وشكرا.

هذا الجهد الذي تبذلونه، سيدي الرئيس، إلا أن هذا
لايمنعنا من أن نطلب من معاليكم تعميق الحوار مع
الشركاء السياسيين بشأن الملفات والقضايا الكبرى.

سيدي الرئيس،
إنه لا يمكن أن تتحقق التحولات الاجتماعية والاقتصادية
ذات الدلالة الإنمائية دون تحولات سياسية موازية
ومشاركة شعبية فعالة، ولكي تنطلق عملية التنمية
وتتأصل وتتسع فتشمل الاقتصاد والمجتمع، لابد
للمشاركة أن تتجسد في حوار فعال يسبق اتخاذ القرارات
الاجتماعية والاقتصادية.

سيدي رئيس الحكومة،
إن عزم حكومتكم على استعادة الإستقرار السياسي
والحفاظ على الأمن وتوفير الظروف المواتية لتنمية
شاملة ومستدامة هدف نبيل.

وفي هذا السياق، أكدنا في حركة النهضة أن قانون الوثام
المدني حقق الخير الكثير للجزائر ومكن من استعادة
العافية والتحسين الكبير في الوضع الأمني، وهو بهذا
يعتبر خطوة إيجابية في طريق الحل لكنها تبقى غير
كافية وحدها لاقتلاع جذور الأزمة وإزالة أسبابها ومعالجة
آثارها.

ومن هذا المنظور، فإننا ندعو في حركة النهضة إلى ترقية
الوثام المدني ضمن مسعى المصالحة الوطنية الشاملة بما
يمكن من حقن دماء الجزائريين وإعادة الأمن والإستقرار
في إطار الإلتزام بمبادئ الدستور و قوانين الجمهورية.

أما في الجانب الاقتصادي فنرى، سيدي رئيس الحكومة،
أن إزالة الغموض والشغرات التي كانت موجودة في
القوانين والمراسيم المنظمة للاقتصاد شيء ضروري
ومهم، لكنه لا يكفي إذا بقيت هذه القوانين أدرج
المكاتب مثل قانون التحكم في الطاقة الذي صادقنا
عليه في مجلسنا ولم ير النور إلى حد الآن.

الرئيس: أشكر السيد عبد الحميد بولفغات، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن رواغة.

السيد عبد الرحمن رواغة : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

معالي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

ريحا للوقت، سأركز مداخلتي على قطاع الصحة الذي يعاني مصاعب وإختلالات كبيرة مثلما صرح بذلك معالي رئيس الحكومة.

سيدي الرئيس،

إن تأمين الرفاهية المادية والذهنية والاجتماعية للمواطنين ليس أمرا مستحيلا، ومن المؤكد أن كل أمة تضع قطاع الصحة ضمن أولوياتها لأنه خارج المظهر الجوهري والكوني فإن التنمية المستدامة لأية بلاد ستظل رهينة هذا القطاع.

إن سياسة الصحة باعتبارها مسألة معقدة تبرز المظاهر البسيكو- اجتماعية والسياسية في علاقتها مع إستراتيجية التنمية الحديثة حيث يتأزر مهنيو قطاع الصحة مع الباحثين والمسيرين والممارسين والاقتصاديين بغرض إعداد مقاربة عملية وموضوعية بتكلفة أدنى.

سيدي الرئيس،

وقبل اقتراح أي شيء يتعين علينا، في البداية، الإعراف بأخطائنا وبمظاهر قصورنا حتى نتمكن من العلاج.

إن نظامنا الصحي القائم على مجانية العلاج (1974) قد سجل فعلا نتائج لا مجال للتشكيك فيها ولكنه في نفس الوقت كان سببا في توليد انعكاسات سلبية ومضرة سواء بالنسبة إلى الرفاهية المادية أو الذهنية أو الاقتصادية- الاجتماعية للمواطن أو في مستوى تنمية

البلاد.

ومن بين النتائج الإيجابية نسجل ما يأتي :

أولاً- انخفاض معدل الوفيات والقضاء التام على الأمراض المتنتلة.

ثانيا- ارتفاع معدل الحياة من 50 سنة في 1962 إلى 70 سنة في سنة 2000.

ثالثا- انخفاض معدل الخصوبة.

رابعا- تغطية صحية مقبولة إلى حد لا بأس به بفضل زيادة البنية التحتية والموارد البشرية.

خامسا- وجود برامج للوقاية من الأمراض.

وعلى عكس ذلك تبدو المظاهر السلبية التي عمقت إختلال المنظومة الصحية فيما يأتي :

أولاً- عدم المساواة بين الجهات في كل أرجاء الوطن.
ثانيا- غياب الإنصاف في العلاج، حيث استفاده الأثرياء فحسب لأن لديهم خيار ثلاثي إما التوجه إلى القطاع العام أو الخاص أو العلاج في الخارج ويبقى أمام المحرومين وهم الأغلبية اللجوء إلى القطاع العام، أما إذا رغب هؤلاء في علاج نوعي فما عليهم سوى اللجوء إلى القطاع الخاص أو إلى الخارج عن طريق الإستدانة التي تعني المزيد من الفقر، ومنظومة الضمان الاجتماعي في نفق مسدود.

ثالثا- المعدل المرتفع لوفيات الأطفال (53,8٪) والمعدل العالمي (6,7٪).

رابعا- ارتفاع معدل وفيات الأمهات حيث بلغ 117٪، والمعدل العالمي 7,8٪.

خامسا- استمرار الأمراض المتنتلة.

سادسا- عدم تشمين العاملين في قطاع الصحة، الأمر الذي أدى إلى مغادرة الأخصائيين المستشفيات الجامعية واللجوء إلى القطاع الخاص أو الهجرة إلى الخارج.

سابعا- تدني نفقات الصحة، حيث يستفيد المواطن 58 دولارا مقابل 62 دولارا، وهو المبلغ المقبول لدى البنك

الدولي بالنسبة إلى البلدان السائرة في طريق النمو. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال سنة 2000 بلغ الانفاق الوطني على الصحة 3,6٪ من الناتج الوطني الخام الذي كان سنة 1980 يبلغ 6٪.

ثامنا- قدم التجهيزات بسبب غياب الصيانة وعدم تجديد الآلات والمعدات.

تاسعا- مديونية المرافق العمومية الصحية والمقدرة بـ 14 مليار دولار.

عاشرا- عدم قيام صيدليات المستشفيات بدورها بسبب غموض نظام أسعار الأدوية.

إحدى عشر- تحتل الجزائر المرتبة 81 حسب تقرير المنظمة العالمية للصحة لسنة 2000.

سيدي الرئيس،

بعد هذه المعايينات المؤسفة، يبقى الهدف من هذا التأمل هو إقامة نظام علاج يتميز بالإنصاف والفعالية وتكلفة أدنى ولا يتحقق هذا الأمر إلا بواسطة:

أولا- إلتزام سياسي بتمويل دائم وكاف من الدولة.

ثانيا- يتعين أن يصبح القطاع العام فعال ومنافس مع تامين شبكة الأجور وأفاق الترقية للمهنيين والممارسين حتى نحقق المزيد من العقلانية والنجاعة في منظومتنا الصحية.

ثالثا- تطهير الضمان الاجتماعي وتحديثه وعصرنته، وبالإضافة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء نعرض فكرة إنشاء صندوق جديد للتأمين تستفيده فئات البطالين والمعوقين والمعوزين.

رابعا- أما القطاع الخاص فهو في حاجة إلى قطاع عام ناجح حتى يستمر ويتم ذلك بعقود مع الضمان الاجتماعي.

خامسا- فيما يخص الدواء فقد حان الوقت لكي نضع له سياسة حقيقية وذلك بتشجيع الإنتاج الوطني والشراكة وتوفير الأدوية الأساسية والذهاب نحو وساطة عقلانية

للأدوية مع تخفيض التكلفة.

ومن هنا يتعين إحداث ديناميكية فيما بين القطاعات من خلال معابر الترابط بين مختلف القطاعات (الخواص، الوحدات القاعدية، المستشفيات الجامعية) وذلك للتكفل الأحسن بالمرضى.

سيدي الرئيس،

في فجر الألفية الثالثة، إن الغاية من كل هذا هي تحقيق سيولة العلاج والنجاعة في نقل الأعضاء وفي الطب الإستعجالي والجراحة الرائدة ... إلخ.

وأختم مداخلتني بالسؤال الآتي :

ألم يحن الوقت لإعادة النظر في قانون حماية الصحة رقم 85/05 قصد إصلاح شامل وكامل للصحة في الجزائر؟ شكرا، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد عبد الرحمن رواغة، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد اسعاد.

السيد أحمد اسعاد: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومعاونيهم،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من الصدف الحزينة أن تأتي مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في ظروف مؤلمة جراء الكارثة التي ضربت أجزاء من وطننا، خاصة منها بعض أحياء العاصمة والتي أدت إلى وفاة مئات الأشخاص لا يسعنا إلا أن نترحم عليهم ونسأل الله المغفرة لهم والثواب.

سيدي الرئيس،

لقد كشفت هذه الكارثة مرة أخرى شيئا معلوما لدى

المواطنين الذين أصبحوا غير قادرين على تسديد ما عليهم من مستحقات مما انعكس سلبا على وكالة الترقية والتسيير العقاري.

ثانيا: ندعو إلى إيجاد حل لآلاف السكنات التي أنجزها الصندوق الوطني للتوفير، والاحتياط وليس هناك من يشتريها فبقيت مغلقة منذ سنين، وذلك بتكفل الدولة بشرائها وإدماجها في السكنات الاجتماعية.

ثالثا: ندعو إلى تغيير المرسوم المحدد لكيفية توزيع السكنات الاجتماعية الذي سبب مشاكل كثيرة للمسؤولين المحليين وحال دون السير الحسن لعملية التوزيع، وتجدر الإشارة إلى أننا طالبنا بهذا الأمر منذ عدة سنوات ولم نجد آذانا صاغية.

رابعا : نبارك نية الحكومة في إدماج السكن الاجتماعي الإيجاري ضمن ترتيب البيع بالإيجار للمواطنين الراغبين في ذلك، ونطالب بالإسراع في التنفيذ لما لهذا الإجراء من فوائد إيجابية على مختلف شرائح المجتمع.

سيدي الرئيس،

أما فيما يخص قطاع التعليم العالي، فهل يجدينا شيء أن نذكركم ونذكر أنفسنا أننا نعيش في عصر العلوم والمعرفة والبحث العلمي الذي شمل كل جوانب الحياة، إلا أننا نسجل بكل أسف، أن الحكومات المتعاقبة اعتمدت سياسة "البريكولاج" والهروب إلى الأمام، فكانت النتيجة شبه جامعات وشبه تعليم عال وشبه بحث علمي واكتظاظ في المدرجات والغرف، وختامها هجرة واسعة النطاق للكفاءات العلمية ذات الإختصاص الرفيع والتكوين الجيد بالخارج.

سيدي رئيس الحكومة،

إن مشكل الجامعة الجزائرية لا يمكن أن يحل إلا إذا توفرت الإرادة السياسية الصادقة وقد تكون البداية بالإسراع في إيجاد القانون الأساسي للأستاذ الجامعي الكفيل الوحيد بإعادة الاعتبار لعلمائنا، والذي يمكن أن يعطي لجامعاتنا ديناميكية علمية جديدة تخرجها من

الجميع يتمثل في هشاشة الدولة وضعفها وعدم تهيئها لمواجهة مثل هذه الطوارئ رغم التنغي بما يسمى مخطط النجدة الذي تأكد مرة أخرى أن لا وجود له إلا نظريا، أما واقعا فذلك كلام آخر ولا يكاد يبرز إلى الوجود إلا بعد تردد وتباطؤ وارتباك المسؤولين عليه.

سيدي الرئيس،

إن الكارثة التي أرعبت العاصمة كان بإمكانها أن تقع في أية منطقة من وطننا الشاسع، وذلك نتيجة الفوضى العمرانية المنتشرة بشكل مذهل والتي أصبحت للأسف الشديد، مألوفة لدينا حكاما ومحكومين وكأنها شيء طبيعي.

إن المواطن الغيور على وطنه يزداد حزنا وهما كلما كانت له فرصة لزيارة أية دولة في الخارج شرقا وغربا، شمالا وجنوبا، وذلك تأسفا على تدهور مدننا الكبيرة منها والصغيرة وسوء تنظيمها وبروز مختلف ظواهر التخلف فيها في وقت ازدادت مدن العالم المحيط بنا رونقا وجمالا وتنظيما يتلاءم مع حضارة القرن الواحد والعشرين.

نظرا إلى كل هذا نناشدكم، سيدي رئيس الحكومة، العمل بكل ما أوتيتم من قوة ومسؤولية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ووضع إستراتيجية دائمة وفعالة من أجل إعادة الاعتبار لعمران عاصمة البلاد ومدننا لما لذلك من تأثير إيجابي على المواطن ولتفادي مصائب أخرى، لا قدر الله، شبيهة بتلك التي أحزنت كل الشعب الجزائري في 10 نوفمبر الماضي.

سيدي رئيس الحكومة،

فيما يخص توفير السكن للمواطنين فإن الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومتكم لا يمكن لعامل أن يتجاهلها بأي حال من الأحوال، إلا أننا ومن باب الوقوف عند النقائص من أجل تحسين الأداء نشير إلى النقاط الآتية :
أولا : ضرورة مراجعة ثمن الإيجار للسكنات الاجتماعية وذلك نظرا إلى الحالة الاجتماعية المتدهورة لكثير من

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي رئيس الحكومة،

إننا لا ننكر في التجمع الوطني الديمقراطي جهود الرجال بل نشمئنا على أساس الرؤية الصادقة والإيمان بالقدرات الذاتية والتقدير السليم للإمكانيات الوطنية، بالخصوص إذا تعلق الأمر بخدمة الوطن لا غير، لكن ذلك لا يمنعنا من تناول النقائص والإشارة إلى الإختلالات بعين الواقعية والموضوعية بعيدا عن كل الأساليب الدبماغوجية، فلا المداهنة ولا المهادنة ولا المداهمة تشكل أساليب تعاملنا مع الأحداث والواقع. إن روح المسؤولية تفرض علينا ممارسة واعية للنقد البناء الذي يسفر عن تعميق المفاهيم وتوضيحها وتقويم الأخطاء وتقديم الحلول.

وإذا كانت المداهنة والمهادنة نوعا من الثقة العمياء التي تفتح الباب واسعا للانحراف، فإن المداهمة تعتبر أقصر طريق لتقهقر أخلاقيات الدولة وتراجع كلمة الحق المسؤولية وتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري، وبالتالي فقدان الثقة بين المؤسسات وبينها وبين المواطنين.

سيدي رئيس الحكومة،

إن حركية المجتمع وكافة دواليب تسييره على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا يمكنها أن تتفاعل إلا في ظل مناخ يسوده الأمن والاستقرار والطمأنينة. وهكذا فإن التطوع إلى تحقيق النمو الاقتصادي والشراكة والاستثمار والخصخصة في ظل استمرار الأعمال الإرهابية، يبقى في مجمله لا يتعدى مستوى النوايا الطيبة والوعود.

إننا لا ننكر جهود قوات أمننا البواسل وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي وجميع أسلاك الأمن الأخرى والوطنيين وجماعات الدفاع الذاتي التي تجابه ميدانيا هذه الآفة محققة يوما بعد يوم نتائج معتبرة أدت إلى استتباب الأمن والهدوء في معظم جهات الوطن، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نوجه لها التحية وآيات العرفان

سباتها العميق والممتد عبر عقود من الزمن.

أما فيما يخص قطاع العمل والضمان الاجتماعي فإن البطالة التي انتشرت بين الشباب خاصة منه خريج الجامعات قد بلغت نسبة مروعة يمكن أن تحدث، لا قدر الله، هزات اجتماعية مستقبلية قد يكون لها الأثر السلبي على كل ما تقوم به الحكومة من جهود وإصلاحات. وفي هذا الإطار نتساءل عن سبب تهميش دور الوكالة الوطنية للتشغيل وتقزيم دورها إلى متفرج من بعيد بدل إشراكها في الكثير من السياسات الرامية إلى التكفل بالشغل والبطالين، وذلك على غرار ما يحدث في كثير من البلدان التي جعلت من مثل هذه الوكالة أداة فعالة لمحاربة البطالة والتحكم في سوق العمل، كما لا يفوتني أن أتساءل عن مدى اهتمام الحكومة بمفتشي العمل ومدى تكفلها بهم لتمكينهم من لعب دورهم الأساسي المتمثل في محاربة السوق السوداء للشغل والإستغلال اللإنساني لليد العاملة.

أما عن قطاع العدالة، فإن التهليل للجهود المبذولة من أجل النهوض به وتحقيق عدالة حقيقية شيء جميل لكن الأجل منه هو ما يتمناه ويحلم به كل المواطنين، وهو تطبيق الأحكام التي تصدرها المحاكم الجزائرية باسم الشعب الجزائري بصفة تلقائية وعادية دون اللجوء إلى الطرق الملتوية أو الإستعانة بزيد أو عمر.

يبقى هذا الأمر هو الكفيل الوحيد بإعادة الثقة المفقودة بين "العدل" الذي هو أساس الملك وبين المواطنين التواقين لذلك.

الرئيس: أشكر السيد أحمد اسعاد، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله بوصبح.

السيد عبد الله بوصبح: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة وإطارات الدولة المرافقين لهم، زميلاتي، زملائي،

انقسم آنذاك إلى مجموعات منها، من كان يدير ظهره لما يجري في بلادنا رغم نداءاتنا المتكررة للفت الإنتباه إلى خطورة ظاهرة الإرهاب، ومنها من كان يشكك فيما يتعرض له الشعب الجزائري من مأساة طارحا السؤال المخزي : من يقتل من؟ ومنها من كان يشكل قاعدة خلفية للإرهاب موفرا لعناصره الإيواء وحرية الحركة والتنقل، متسترا وراء مبدأ حقوق الإنسان وحماية الحريات.

واليوم، والحمد لله، إننا في التجمع الوطني الديمقراطي مرتاحون أيما ارتياح لموقفنا الثابت تجاه أفة الإرهاب. لقد أنصفنا الزمن وأوضحنا أحداث 11 سبتمبر أن موقفنا الداعي دوما إلى مكافحة الإرهاب والقضاء عليه نهائيا كان على صواب.

تلك هي قناعتنا كتيار وطني نوفمبري ديمقراطي والتمثلة في ضرورة حماية النظام الجمهوري من خطر الإرهاب الأصولي، وتلك هي أيضا مهمة الحكومة التي يجب أن تسهر على مكافحة الإرهاب. شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

الرئيس : أشكر السيد عبد الله بوصبع، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرشيد بوكرزازة.

السيد عبد الرشيد بوكرزازة : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

الحضور الكرام،

لا يمكن الحديث عن أي موضوع دون الوقوف خشوعا أمام أرواح ضحايا الكارثة الطبيعية والوقوف إكبارا لشجاعة الشباب الذين صنعوا ملحمة التضامن الوطني بعيدا عن كل الأضواء، فهل من معتبر ومثمن لهذه القيم السمحاء والنبيلة؟

سيدي الرئيس،

والتقدير والاحترام.

فإذا كان الوثام المدني الذي ساندناه في التجمع الوطني الديمقراطي كوسيلة لمحاربة الإرهاب قد حقق أهدافه، فإن ذلك لا يدفعنا إلى الإنسياق وراء التفاؤل المفرط والقول إننا حققنا المبتغى، بل يجب على العكس التحلي دوما باليقظة والحذر لأن الإرهاب فعل إجرامي أثبتت التجربة أن مواجهته بالمساعي السياسية وحدها غير كافية.

والواقع أنه بمجرد التلميح إلى المساعي السياسية تعالت بعض الأصوات تنادي بالعفو الشامل تارة وبإطلاق سراح المساجين تارة أخرى، وبدأت بعض التحركات المشبوهة هنا وهناك في الداخل والخارج تستعمل خطابا سياسيا حسبنا أننا ودعناه بغير رجعة، وهو يدعو إلى إعادة النظر في الخريطة السياسية بشكل يعيدنا إلى ما قبل النقطة التي كانت بداية الإنطلاق في مسار التقويم الوطني، فإذا كان الإرهاب قد هزم فإن الخطاب العنيف والمدمر للأصولية والتطرف الديني ما يزال يهدد وحدة وتماسك المجتمع واستقرار الدولة الجزائرية.

ذلك هو الواقع وتلك هي الحقيقة والتاريخ أحسن شاهد، فتجاهل الحقائق لم يحل في يوم من الأيام مشكلا والتغافل عن الواقع هو أقصر طريق إلى المأزق ومخادعة التاريخ هي أشد أنواع الخداع إدانة.

إننا نرفض في التجمع الوطني الديمقراطي كل المساعي الرامية إلى إعادة هيكلة من أوصلوا البلاد إلى الخراب والدمار والدم والدموع في الخريطة السياسية تحت أي غطاء كان.

إن تقاسم آلام العائلات الأمريكية ضحايا أحداث 11 سبتمبر 2001، ينبع من إحساسنا العميق كدولة وشعب يعرف أدق المعرفة ويدرك أتم الإدراك الآثار المؤلمة والجروح العميقة التي عاينها خلال أكثر من عشرية في عزلة رهيبة دون أي تجاوب من المجتمع الدولي الذي

بالمواطنين، إلا أن الأهداف المرجوة لن تكتمل إلا بإشراك فعلي متواصل للمواطن عبر أطره المجتمعية وكذا تشجيع الصحافة وتكريس حريتها والتفتح عليها، وهي إجراءات إذا ما تم اعتمادها كمنهج دائم ستسهم، لامحالة، في ترقية الإتصال وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو أيضا حديث عن كيفية تسيير المال العام وفيما يصرف، فإذا كانت الحكومة قد أدرجت سنة حميدة في كيفية عقد الصفقات العمومية بإضفاء مزيد من الشفافية وانتهاج أنماط الفعالية الاقتصادية، فإن الأمر ليس دوما كذلك بالنسبة إلى مستويات أخرى.

كما أن صرف أموال البرنامج ليس معناه دوما تصريفها بأية طريقة. لذلك، يتعين أن تشمل السنة الحميدة بقية القطاعات والولايات بغرض مزيد من الصرامة والفعالية والشفافية في تسيير المال العام وفي عقد الصفقات مهما صغر حجمها. أليس ذلك طريقة أخرى لكسب ثقة المواطن؟!

السيد الرئيس،

إن العمال الذين تحملوا وزر الانتقال إلى اقتصاد السوق وعانوا ويلاتهم والمدعوون اليوم للتجند أكثر من أجل إنعاش المؤسسة لا يفهمون بقاء بعض المؤسسات الاقتصادية مغلقة لأكثر من خمس سنوات، وهو ما يتطلب إضافة لجهودكم في الحفاظ على مناصب الشغل إيلاء أهمية قصوى لمعالجة مثل هذه الوضعيات.

سيدي الرئيس،

تدركون جيدا أن خريجي الجامعات يقتحمون بالآلاف سوق البطالة بدلا من سوق العمل، مكرهين لا أبطالاً، وأن المناصب المستحدثة في الوظيف العمومي تخضع لنظام المسابقات توخيا لمبدأ الإنصاف والكفاءة، إلا أن هذه المسابقات بدأ يشوبها الكثير من الشبهات والمشاع عنها في أوساط الشباب والطلبة أنها شكلية ونتائجها معروفة مسبقا، فهي مضمونة للأسف في التدخل والأعلى في الرتبة والأقرب في العلاقة.

ذكرتم أثناء تقديم برنامجكم أنكم بصدد تحديد المستقبل القريب لبلادنا وأن أعمالكم قد ترهن ظروف حياة الجزائريين لسنوات عديدة، وكان ذلك منكم منتهى الصراحة. وحين أقررتم بأن الجزائريين يتطلعون إلى التغيير الذي يستعيد فيه كل واحد مواظنته الكاملة، وأضع خطين تحت المواطنة الكاملة، كنتم قد وضعتم يديكم على مكنم الداء، وحين أدرجتكم أعمالكم ضمن المسعى الشامل للوثام المدني الذي يتوخى السلم الذي لا تقوم قائمة لأي شيء دونه، كنتم على نفس نهج وقناعة الأغلبية الساحقة من الشعب، ومن ثمة أصبح جليا أن المهام الملقة على عاتقكم جسيمة جسامته الرهانات المطروحة في إيجاد الحلول كي ترهن حياة الجزائريين ويسترجع السلم وتستعاد مواظنتهم.

السيد الرئيس،

إننا نشاطركم القناعة بأن استعادة الوثام المدني واستكمال بناء دولة الحق والقانون مهمتان متلازمتان وهدفان متكاملان، ومن ثمة تبرز أهمية الجهود والإمكانات المرصودة لتوطيد أركان دولة الحق والقانون، وتأتي في المقدمة الإصلاحات التي باشرتوها في قطاع العدالة بدء من احتمال قرينة البراءة وصولا إلى تنفيذ الأحكام القضائية مرورا بمدى سهر الإدارة على حماية الحريات الفردية والجماعية، وهي قضايا ظلت تؤرق المواطن في علاقته بالقضاء، إلا أن النقص الفادح الذي إعتري القطاع لسنوات خلت ومازال قائما، أسهم لدى المواطن في تشكيل صورة مشوبة بالشك والحذر، الأمر الذي يجعل مواصلة إصلاح العدالة أكثر من ضرورة. وعلى كل ففي هذا القطاع بالذات لا أظني أسدي نصحا لرجل القانون ورجل الحريات حنكته التجارب مثلكم.

إن المساعي التي تبذلونها لترقية التشاور والحوار وتكثيف الإتصال من شأنها إحداث التكامل المنشود بين المؤسسات من جهة وتجاوب المجتمع معها من جهة ثانية. وهنا يجدر التنويه بأنماط الإتصال وأشكال الإصغاء التي اعتمدهتموها في معالجة الأزمة التي تعيشها أجزاء من وطننا وكذا زيارتكم ولقاءاتكم

الرئيس: أشكر السيد عبد الرشيد بوكرازاة، وأحيل الكلمة إلى السيد رابح بلعربي.

السيد رابح بلعربي: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

الإطارات السامية لمختلف الوزارات،

تحية طيبة.

أولي تدخلتي هذا بالتعازي الخالصة إلى ضحايا المأساة الوطنية وضحايا الإرهاب الهمجي والمقاومين المخلصين، وأقدم، بالمناسبة، التعازي إلى عائلات الحرس البلدي الذين راحوا ضحية الغدر بمنداس- ولاية غليزان، وأطلب من الحكومة المزيد من الجهود لمقاومة الإرهاب ولحماية البلاد والعباد خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما أطلب من كل الجزائريين المخلصين رفض كل المساعي الرامية إلى إعادة هيكلة من أوصلوا البلاد إلى الخراب والدمار.

نعم، لقد تحمل التجمع الوطني الديمقراطي الذي أنتمي إليه المسؤولية في ظروف وطنية ودولية معقدة، ورغم هذا استطاع إنقاذ البلاد ونجح في الإصلاحات الأولية ونحن نطالب بمواصلتها حتى لا نرهن مستقبل الأجيال.

كذلك، يجب أن ندعم برنامج الإنعاش الاقتصادي حتى نصيب في خطواتنا الأولى ونشمن دعم وإكمال إصلاح العدالة وإعطائها الإمكانيات اللازمة لأداء مهامها. ولا يفوتنا أن نطلب التكفل بديون المستشفيات وإلزامية إعادة النظر في قانون الصحة.

أما فيما يخص السكن، فأطلب من السيد رئيس الحكومة تكليف وزارة التضامن والتنشيط الاجتماعي لإيجاد الميكانيزمات والحلول حتى تصبح الإعانة المشخصة للكراء حيز التطبيق، وهذا، في نظرنا، يحل أزمة السكن ويقضي عليها بنسبة 60٪، كما يمكن دواوين الترقية

وواضح أنه ليس بمثل هذه الممارسات تسترد الثقة، بل إنها ممارسات تحاول طمس بصيص الأمل الذي عملتم على إيقاضه.

إن الثقة لا تسترد بشعارات ولا بخطب ولا تنبع عن قرار مثلما قلت، سيدي رئيس الحكومة، بل تكتسب في الميدان في كنف الشفافية والإنصاف والعدل.

تري، ماهي التدابير المتخذة من أجل أخلقة هذا الميدان؟

السيد الرئيس،

ما يزال السكن إلى جانب الشغل يشكل المطلب الرئيسي للمواطن والمنطلق الأساسي في استعادة مواطنته وممارستها، ولقد عملتم على إنعاش وتنويع عروض السكن واستهدفتم تحسين تسييره وأوليتم عناية خاصة له، وكان لعملية القضاء على الأحياء القصدية التي ظلت وصمة عار في جبين الجزائر المستقلة الأثر الطيب مثلما أعادت البسمة لآلاف العائلات، إلا أن حجم أزمة السكن ما زال أكبر بكثير من الجهد المبذول، وهو ما يتطلب سعيا دؤوبا وحشدا هائلا وتجنيدا إستثنائيا للإمكانيات المالية والتنظيمية لمواصلة مسعاكم في هذا القطاع تلبية لهذا المطلب الحساس وفي مقدمته مواصلة القضاء بل إستئصال ظاهرة الأحياء القصدية التي ما تزال، للأسف، توشح صدور مدننا وتكللها خاصة المدن الكبرى مثل قسنطينة.

كما يجب أن تظل سياسة السكن الاجتماعي قائمة ومتواصلة لأنها تمثل عربون وفاء للدولة التي نص عليها بيان 1 نوفمبر 1954.

معالي رئيس الحكومة،

إنه لمن باب النزاهة والموضوعية القول إن الأعمال التي باشرتوها في شتى القطاعات خاصة ما تعلق بتوظيف أركان دولة الحق والقانون منها إسترجاع الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، هي محك كل جهد ومسعى وقد زرعت من جديد الأمل في حياة كريمة وعززت الإيمان بمستقبل أفضل، وذلك بالرغم من الصعوبات...

شكالة، تيارت مرورا بوادي ليلي، قصد فك العزلة عن هذه المناطق وربطها بباقي بلديات الولاية، كما نطلب تمكين هذه المناطق من الحصول على مشروع بناء مستشفى أو قطاع صحي مستقل عن وادي رهيو وذلك أضعف الإيمان.

شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد رابح بلعربي، وأحيل الكلمة إلى السيد هاشمي سوامي.

السيد هاشمي سوامي: شكرا سيدي الرئيس.

قبل أن أخصص مداخلتني إلى جاليتنا بالخارج، إسمحوا لي أن أتحدث عن سياستنا الخارجية التي مازالت تتميز بنوع من الغموض أكثر من الوضوح أو الموضوعية. بالفعل، إن الخريطة الجيوسياسية للعالم في تغير، غير أن سياستنا الخارجية تقدم عرضا مؤلما لتمزقها بين العاطفة والعقل. وعليه، فإن هذا الموقف يتناقض مع المصالح الخاصة لبلدنا.

وبخصوص جاليتنا فإن الحصيصة المقدمة يوم 10 نوفمبر لم تذكر شيئا بشأنها وهذا راجع لأحد السببين الآتيين :

إما أن الجالية لا تمثل انشغالا خاصا لحكومتنا، الشيء الذي أشك في صحته، وإما أن الحكومة ليس لديها ما تقوله في هذا المجال في غياب نتائج ملموسة، وهذا هو الرأي الراجح.

أما بالنسبة إلى المحاولات التي تسعى إلى تنظيم الهجرة، إسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إن هذا الطريق خاطئ ومسدود، لأن ما يجب فعله هو مساعدة المهاجرين لكي ينظموا أنفسهم بأنفسهم.

لقد لاحظنا بارتياح منذ سنة عند تقديم برنامج الحكومة أن مجال الجالية قد خصص له وبطريقة نسبية وغير عادية

والتسيير العقاري أداء مهامها على أحسن مايرام والتصدي إلى أية كارثة، لا قدر الله.

كما لا يجوز للمليونير في بلادنا أن يدفع نفس مبلغ الكراء الذي يدفعه البطل أو الموظف البسيط.

أما فيما يخص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيعلم العام والخاص أنه يجسد في أرض الواقع، غير أنني أريد إيصال انشغال مواطني تسع بلديات هي : لحلاف، عمي موسى، أولاد يعيش، الحاسي، حد الشكالة، عين طارق، الرمكة، سوق الحد، الولجة، والتي تقع في أحضان جبال الونشريس بولاية غليزان، ولا أحد ينكر وحتى المسؤولين ما عانتها هذه المناطق إبان الثورة التحريرية والمجازر التي شهدتها بفعل الإرهاب الهمجي وكذا العزلة التي تعرفها جراء بناء سد قرقر. وعليه، فإن أمنية مواطني هذه البلديات هي الإنطلاق في فتح ورشات للتفكير في إيجاد نمط تنمية لهذه المناطق الجبلية من التراب الوطني الممتدة من الشرق إلى الغرب والتي يعتمد فيها على الفلاحة الجبلية والثروة الحيوانية، ولن يتأتى ذلك إلا ببناء السدود مثل سد وادي كركابة بجديوية- ولاية غليزان، وكذا الشروع في دراسة سد الشهايرية بأولاد صابر-بلدية أولاد يعيش وسد أولاد ميمون على وادي ثلاثة لسقي الأراضي الفلاحية بوادي الجمعة، بني درقن، أولاد صابر، حمادنة، جديوية، وادي رهيو، ولا يتأتى ذلك إلا بإنشاء جهات ذات طابع وخصوصيات شبيهة ببعضها البعض. هذا هو الحل لضمان استقرار السكان في هذه المناطق، دون أن ننسى إعطائهم حظهم في التعليم ببناء ثانويات وإكmalيات مدعمة بنظام داخلي للذكور والإناث، مثلما هو الحال في البلديات التي سبق ذكرها، وهنا أريد أن أوجه شكري للسيد والي الولاية على وقوفه وتفطنه إلى إخراج مشروع إكمالية سوق الحد الذي كان حبيس الأدراج وإنجازته، وكم كنا سعداء بزيارتها وهي تزخر ببراعم مستقبل الغد.

كما يتمنى المواطنون تصحيح مسار الطريق الوطني الذي يعبر مستغانم، وادي رهيو، عمي موسى، عين طارق، حد

الجزائرية في الخارج لم تقدر أهمية فتح خلايا في مستوى سفاراتنا للتكفل بقلق وانشغال مهاجرين قصد تلقي الأخبار أو المعلومات عن عائلاتهم، وقد زادت حدة وخطورة هذه الفجوة خاصة عند انقطاع الاتصالات الهاتفية مع الجزائر مدة 15 يوما.

وبالنسبة إلى جاليتنا بفرنسا، سيدي الرئيس، فقد تميزت دائما باحساس وطني ويجب مراعاة هذا الإحساس الذي له حدود، وشكرا لكم.

الرئيس: أشكر السيد هاشمي سوامي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أحمد قطيش ولك دقيقة إضافية.

السيد أحمد قطيش: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس،

سيدي رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي،

زميلاتي، زملائي النواب،

رجال الإعلام لمختلف الوسائل،

لقد تبين لنا بعد عرض السيد رئيس الحكومة بيان السياسة العامة وبعد الإطلاع على الوثيقة المقدمة لنا أن هناك نوعا من التقدم في إنجاز البرامج رغم ما شهدته البلاد من أعمال تخريبية سواء منها الناتجة عن الأعمال الإرهابية أو تلك المتعلقة بالتطورات الأخيرة. ورغم أحداث 11 سبتمبر وتأثيراتها على البورصات المالية واقتصاديات العالم، إلا أن هناك بعض العوامل والعناصر التي لها تأثير سلبي في مختلف المجالات وأذكر منها :
1- عنصر اختيار الرجال في أداء المهام وتولي المسؤوليات وتغيير الذهنيات، لأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نغير ذهنية أو فكرة ما لم نغير الشخص، والتجربة بينت لنا بدقة أنه في مرحلة معينة ثمة بعض المسؤولين على قطاعات اقتصادية فشلوا في أداء مهامهم ثم وجدوا أنفسهم على رأس صناديق المساهمة والشركات القابضة، ورغم ذلك لم يفلحوا. كذلك، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن ينجز مخطط أو تطبيق خطة أو نبلغ أهداف ما لم نضع الرجل النزيب والمخلص في هذا الوطن على رأس تلك المؤسسة.

جزء في هذا البرنامج، أما اليوم فقد خابت آمالنا في ذلك.

لقد حاول نواب المهجر وأنا واحد منهم تقديم عدة اقتراحات لكن لم يسمع لهم، ويستطيع نائب المهجر بل يجب عليه أن يكون مفيدا بمجرد أن يستشار لكن ذلك غير موجود، لذلك أؤكد عليه بقوة بل أكثر من ذلك إنني أبلغ به.

حقا، إن المشاكل متعددة وبصعب سردها، ونذكر على سبيل المثال قضية الأطباء الأخصائيين المتحصلين على شهادتهم بفرنسا وفي بعض الحالات بمنحة قدمتها لهم الدولة الجزائرية، غير أن معظمهم لا يحق لهم ممارسة مهنتهم سواء لحسابهم الخاص أو في مستشفى جامعي. حقاً، أن هذا المشكل بصدد الدراسة، لكن نظرا إلى التباطؤ وندرة الملفات التي تمت معالجتها قد يفشل الكثير منهم.

سيدي الرئيس،

إذا كانت الهجرة مرتبطة عضويا بوزارة الشؤون الخارجية، فذلك ليس مبررا لجعلها قضية خارجية.

سيدي الرئيس،

إن الآفاق الأوروبية الجديدة تتنبأ باحتياج يفوق عشرة ملايين عامل مهاجر حتى سنة 2010، وإن حق الانتخاب المعترف به للأجانب في بعض الدول الأوروبية كفرنسا مثلا، ورغم أنه شيء إيجابي إلا أنه يعد خطر قطيعة أبدية مع بلدهم الأصلي (الجزائر) إذا ما وصل هذا الأخير يقدم إلى جاليتنا أقل ما يقدمه لها البلد المضيف في مجالات واسعة.

سيدي الرئيس،

لقد تعرضت الجزائر لكارثة حقيقية تمثلت في فيضانات 10 نوفمبر الماضي، وعلى عكس ما يحدث في دول العالم بأسره في مثل هذه الحالات فإن وزارة الشؤون الخارجية أو على الأقل الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية

ونحن نتأسف بشدة في ولاية المدية على التطورات الأخيرة التي شهدتها بعض ولايات الوطن باسم الديمقراطية وحرية التعبير والرأي دون احترام قوانين الجمهورية.

وبخصوص العروش نحن كذلك لدينا العروش بولاية المدية، ودون أن أقصد انتقاد هذه الجهات لدينا كبير العروش وكبير الدوار وإمام الدوار وعضو البلدية وعضو المجلس الشعبي الولائي ونائب بالمجلس الشعبي الوطني، ويجتمع هؤلاء لدراسة قضايا جهة معينة انطلاقاً من إمكانيات البلاد وظروفها، وما وقع في بعض مناطق الوطن يهمني كنائب ومواطن لأنه وقع في جزء من بلادي.

هذا وقد بلغ الأمر بسكان هذه المناطق وباسم الديمقراطية رشق رئيس الحكومة بالحجارة خلال زيارته الأخيرة للتعاطف معهم، وهذا عيب.

جيد أننا نتعاطف مع ضحايا هذه الأحداث ونتسامح مع أبنائنا لكن لنتفق، سيدي الرئيس، إن حرية الشخص تنتهي عندما تبدأ حرية الآخرين، والدستور موجود، فإذا كان رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وهما من رموز البلاد وكذا معالي الوزراء يهانون أمام الشعب ونحن نرى، فما معنى ذلك؟.. أننا ضعفاء. لذلك، يجب أن يسود القانون وأن تطبق قوانين الجمهورية بحذافيرها، كفانا من هذا العطف، فمن أراد أن يشق نفسه فليفعل ولا تتدلوا علينا، فنحن كذلك نعاني مشاكل بولاية المدية منها الفقر والحرمان، فبقصر البخاري ضارب أطنابه. وعندما زارنا السيد وزير التضامن الوطني والتنشيط الاجتماعي سمع ما سمعه من السيد الوالي، فهي ولاية منكوبة، فقيرة، محرومة، مهمشة لم يترك بها الإرهاب شيء، لكن هذا لا يعني أننا سنستعمل نفس الطريقة التي طلب بها الآخرين. فهكذا لا تصبح هناك دولة ولكل واحد أن يقيم دولته وانتهى، فتصبح لدينا الدولة الفلانية والدولة الفلانية ونعود إلى طريقة التقسيم الاستعمارية.

4- عنصر عدم احترام الصلاحيات، فالجميع مسؤولين

2- والعنصر الثاني الذي أراه كمناضل في التجمع الوطني الديمقراطي وهو عنصر الثقة، حيث تنعدم بين الناخب والمنتخب وبين المواطن والإدارة وكمثال عن انعدامها تلك الوعود غير المحققة التي يقدمها بعض المسؤولين بسبب قلة الموارد المالية والتحيز والمحابة التي يتعامل بها بعض المسؤولين، كلها عوامل أدت إلى فقدان الثقة بين المواطن والإدارة.

أضف إلى ذلك، وأبدأ بنفسي ولو أننا على وشك نهاية عهدتنا الانتخابية وقد غضضنا الطرف عن ذلك في البداية، لكنني أقولها الآن فرغم ما خول لنا من صلاحيات في الدستور منها أننا نبقى نتحسس لمشاكل المواطنين والعمال وجميع فئات المجتمع المدني، إلا أنني أسأل: كيف نتحسس؟ هل نعين جواسيس أم الشرطة أم نوظف أشخاصاً لهذا الغرض؟ لأننا لا نملك صلاحياتنا في مستوى الدائرة الانتخابية.

كذلك، يطرح علينا المواطنين أسئلة عديدة منها: ماذا فعلتم لنا في القضية الفلانية؟ وما هو موقفكم من القضية الفلانية؟ وبقينا وسطاء نأتي إلى البرلمان نطرح قضايا ثم نذهب دون الحصول على نتيجة في بعض الأحيان. وأقول ذلك لما تعرضنا إليه من إهانات كتقاضي أجرة 60 إلى 80 مليون سنتيم في الشهر وأننا نملك رصيذا ونقيم في فندق شيراتون... إلخ. وأنا أفند كل هذا وأي مواطن يريد الإطلاع على كشف راتبي له ذلك، وما دمنا على وشك نهاية عهدتنا نرجو ألا تتكرر مثل هذه الأمور في المستقبل.

نأتي الآن إلى دور الوالي في الولاية حيث يعد بمثابة رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة ولا يملك قانونا يحدد صلاحياته ويبين له بدقة ما له وما عليه بغض النظر عن الإجراءات والظروف التي عين من أجلها والتي تدخل ضمن صلاحيات الإدارة التي تتابع موظفيها.

3- وهناك عنصر عدم جعل المواطنين سواسية أمام القانون حتى تتبين لهم حقوقهم وواجباتهم والذي قد يسيء ويحد من السير الحسن للحياة اليومية.

إيفاد بعض الوزراء إلى الولايات المتضررة للوقوف مع عائلات الضحايا والمتضررين وتقييم الخسائر التي نجمت عن هذه الكارثة الطبيعية، متمنيا العودة مجددا مرات ومرات للتقييم والتقويم ومحو الكارثة من منطقة إلى أخرى.

السيد الرئيس،

إن المطلع على برنامج رئيس الجمهورية في محاوره الكبرى والدارس لبرنامج هذه الحكومة والمتتبع بدقة وتمعن للعرض الكامل والشامل للسيد رئيس الحكومة الذي تقدم به أمامنا يوم 8 نوفمبر الماضي، وأي عاقل مهما كان الخندق الذي يوجد فيه لا يمكنه إلا إنصاف عمل هذا الطاقم الحكومي خاصة على الجهد المبذول مع المطالبة طبعاً بالمزيد مما يتمناه غالبية الشعب الجزائري.

السيد الرئيس،

إن القرار الذي اتخذته السيد رئيس الحكومة والممثل في تعيين وزراء من الحكومة يسهرون ويتابعون عن كثب وفي عين المكان مدى تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، هذا البرنامج الذي صنف له الجميع وطلب كل واحد المزيد والمزيد لمنطقته، لكن تشاء الصدفة أن تصاب الجزائر بهذه المحنة الطبيعية، وبالتالي فلا غرابة إذا وجهت بعض المبالغ المالية أو أجلت بعض المشاريع هنا أو هناك من أجل بناء ما دمرته السيول الجارفة ذات يوم في جزائرها التي بدأت تنهض من كبوتها. وهذه العملية، في اعتقادي، هي عين التضامن الفعلي والحقيقي.

السيد الرئيس،

إن أوجب الواجبات المنوطة بالدولة هو توفير الأمن للأشخاص والممتلكات، وتجسيدها لذلك على أرض الواقع تدريجياً بدأت العائلات تعود إلى الأماكن التي هجرتها منذ مدة نتيجة الوضعية الأمنية التي عرفتتها البلاد، إلا أنهم ما زالوا يطالبون، سيدي الرئيس، بالمزيد من العناية وأن توفر لهم وسائل الحياة البسيطة من دعم للسكن وماء وطرق وكهرباء وبرنامج للتشغيل الريفي.

والجميع غير مسؤولين لاسيما بعدما عين الجميع بمرسوم رئاسي، فالمدبر التنفيذي معين بمرسوم وكذا رئيس الدائرة ولا أحد يحترم الآخر وأقصد بعض المتشددين منهم، حيث إذا كلمه الوالي يرد عليه أنه معين بمرسوم مثله ولا يمكنه فعل شيء ضده. وعلى هذا الأساس يجب أن تحترم الصلاحيات وأن تؤسس القوانين الخاصة وتطبق على أرض الواقع حتى يتبين لكل واحد ما له وما عليه وأن نعمل بطريقة أخلاقية ومحترمة ومنتظمة، وإلا لا داعي لنقول إننا في دولة القانون، فدولة القانون لا تعني الخوف من الأشخاص فمن لا يحترم نفسه لا أحترمه، وفئات معينة ليست الشعب الجزائري وما حدث شجع بعض سكان الولايات الأخرى، وحتى عندما يصرح مسؤول حسب إحدى الجرائد أن هؤلاء الشباب ...

الرئيس: أشكر السيد أحمد قطيش، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي.

السيد عبد الرحمن حبيبي: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء ومساعديهم،

السادة رجال الإعلام،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

إسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بأصدق عبارات التضامن والتأزر مع الجهود التي بذلها السيد رئيس الحكومة إثر الكارثة الطبيعية التي ضربت الجزائر، وأجدد له، بالمناسبة، التعبير بصدق نيابة عن زملائي بالولاية عن دعمنا المطلق لمساعيه من أجل تدارك مخلفاتها، من جهة ومن جهة أخرى الوقوف ضد تقصير وتهاون البعض.

ولا يفوتني أيضا الإشادة بما تحلى به السيد رئيس الحكومة من شجاعة في الطرح المبني على الموضوعية وما اتخذته في الوقت المناسب من قرارات خاصة عند

السيد الرئيس،

لقد كثر الحديث في المدة الأخيرة عن مادة البطاطا فأصبحت حديث العام والخاص، وبانطلاق عملية الجني بولاية معسكر وباعتراف الوزارة الوصية ورغم أنف السماسرة والمحتكرين تراجع الثمن وأصبحت في متناول الجميع، وهذا يؤكد أن البلاد ما زالت تعتمد على ولاية معسكر لتوفير هذه المادة. وعليه، يجب دعم هؤلاء الفلاحين بمياه السقي بتسجيل دراسة طالما تكلمنا عنها مرارا وتكرارا من سهل غريس من سد وزغت، وما القرار الذي اتخذته وزير الموارد المائية في زيارته الأخيرة إلا دليل على النية الحسنة للحكومة هذه المرة، ونحن نتمنى أن تجد هذه القرارات طريقها إلى التجسيد الفعلي، لأنه مهما قيل ويقال عن وضعية الأراضي الفلاحية والفلاحين بصفة عامة لا يدركها إلا من وقف عليها في عين المكان، وكنتم من الذين وقفوا واطلعوا عليها.

السيد الرئيس،

إن إعادة تنشيط حركية السكن بمختلف أنواعه التي تنتهجها الحكومة وما نتج عنها من ربط وانتعاش لمجموعة من القطاعات والنشاطات المختلفة أمر يبشر بالخير، إلا أن شروط إنجاز بعض المشاريع ومتابعتها ومواعيد تسليمها وحتى تاريخ انطلاقها ما زالت في بعض الجهات دون المستوى المطلوب. لذا، بات من الضروري وفي القريب العاجل إيجاد صيغة أخرى تكون أكثر شفافية ووضوح للحد من ظاهرة الرشوة والمحسوبية والمحاباة ومنع الثراء بلا عناء وتباهي البعض بمظاهر النعمة بأموال الدولة ومناصب المسؤولية.

سيدي الرئيس،

ورد في برنامج الحكومة تجديد خط السكك الحديدية المحمدية- بشار، وبدأ فعلا تجسيده، وكان أحد الوزراء في الحكومات السابقة قد التزم في عين المكان بإيجاد حل لـ 8 كيلو مترات من تيزي وزو إلى معسكر من أجل إيصال الخط إلى المنطقة الصناعية، وما تزال الأمور تراوح مكانها، فهل من التفاتة إلى هذا الإلتزام السابق ؟

السيد الرئيس،

إن دار الثقافة التي تفضلتم أثناء زيارتكم بالموافقة على أشغالها قد أنجزت ودشنت، في حين ما زالت مشاريع بسيطة لم تنته بعد.

أما فيما يخص إذاعة بني شقران التي تفضلتم بالموافقة على تأسيسها، فإن المواطنين يرغبون سماعها بمناسبة عيد النصر القادم، إن شاء الله، فهل سيلبي طلبهم هذا ؟

وما دمت أتحدث عن قطاع الإتصال والثقافة، فقد سمعنا في سنة 1997 وفي هذه القاعة بالذات السيد وزير القطاع يقول إن هناك إتصالات وإجراءات لإنجاز فيلم الأمير عبد القادر، فإلى أين وصلت هذه المبادرة ونحن على أبواب نهاية سنة 2001 ؟

وأخيرا، سيدي الرئيس، لا بد أن ننوه بالاهتمام الذي يوليه بعض الوزراء وعلى رأسهم رئيس الحكومة لطعون المواطنين بمنحها العناية والفعالية الضرورية من أجل تذليل الصعوبات والقضاء على البيروقراطية التي تمارسها بعض الإدارات، دون أن ننسى التنويه بسرعة الإجابة على عرائض المواطنين، لاسيما تلك التي تكشف المستور وتجاوزات السلطات المحلية وهو ما أدى إلى إعادة الثقة تدريجيا بين المواطن ومسؤوليه.

أدامكم الله رفقة طاقمكم الحكومي في خدمة البلاد والعباد ورمضان مبارك سعيد، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد عبد الرحمن حبيبي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد شهرة.

السيد محمد شهرة: شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

سيداتي، سادتي،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

المؤلفة من العمال أخلتتم سبيلها، فكانت البطالة والتسكع في الشوارع مصيرها ؟ أضف إلى ذلك الوضعية المزرية التي يعيشها عالم الريف، كما تم ربط أحلام الشباب بعواصم أوروبا وأمريكا حتى أصبحوا يفرون من وطنهم فرادى وزرافات إلى العالم المجهول هنا وهناك عبر الموانئ والمطارات.

وقد ترتب عما سبق ذكره عودة الأمراض المزمنة المنذرة بقوة مثل، الجرب والتيفويد والطاعون والكوليرا والسل وغيرها من الأوبئة الفتاكة التي انتشرت نتيجة الإملاق وسوء التغذية وانعدام المياه الصالحة للشرب والاستحمام وخلو الأحياء الأهلة بالسكان من قنوات صرف المياه القدرة الموجودة في كل مكان.

رابعاً، عزوف الدولة عن الطب المجاني والسكن الاجتماعي زاد جيوش الطبقات المحرومة والفقيرة فقرا والقلة القليلة من الأغنياء طمأنة وغنى.

خامساً، ما يزال التخلف يضرب أطنابه في دولة منتجة للطاقة بشقيها النفطي والغازي، بل نشهد الرجوع بالجزائر إلى عصر الإنحطاط وعهد الخماسة الذين كانوا خدام الدير والبلاط، والذي أصبح يفرض نفسه الآن بكل حدة ونشاط، بعد أن عادت إلينا مرة أخرى جيوش الأقدام السوداء والأسباط.

فماذا نقول وقد أصبحتم تعلقون كل مصائب ونكبات الجزائر المصطنعة على مشجب القضاء والقدر دون الأخذ في الحسبان مبدأ الحيطة والحذر أولاً، ثم الأخذ بالأسباب ثانياً وبعدها تسليم الأمور إلى بارئها ؟

يبدو أن بعض الساسة في هذا البلد لا تربطهم صلة بالمواطن، فهم يعيشون في أبراجهم العاجية بعيدين كل البعد عن همومه، فلا يحسون بمشاكله ولا يتحسسون انشغالاته ولا يعيرون اهتماماً لتلبية الحد الأدنى من متطلباته.

نشكر، بداية، للسيد رئيس الحكومة اجتهاده في خدمة أمته وبلاده بكل إخلاص وتفان، ونثمن له مرابطته عبر الثغرات الكثيرة والمتعددة في وطننا الجريح للدفاع عن قلاع الثوابت الوطنية وفق العمل بالدستور وقوانين الجمهورية.

وبما أن الوقت لا يسمح لنا بالمزيد من المجاملات، وكما هو معلوم، أن السيد رئيس الحكومة يتبنى برنامج السيد رئيس الجمهورية ويعمل على تطبيقه بحذافيره، ستكون مداخلتني من هذا المنطلق.

فبالرغم من انقضاء أكثر من ثلاث سنوات على وضع هذا البرنامج، طبعاً إن كان هناك برنامج موضع تنفيذ، حق لنا أن نتساءل ما الذي جنيناه من وراء ذلك لإخراج البلاد من محتنها ؟ وستكون استنتاجاتي على النحو الآتي :

أولاً، يبدو أنه مجرد مخطط عمل وليس برنامجاً بالمفهوم العملي لتجسيد إستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية مستقبلية مبنية على الوقائع والإمكانات والقدرات والكفاءات والوسائل اللازمة المتوفرة ميدانياً وواقعياً، لخلوه من بلوغ الأهداف المسطرة والضرورية من حيث الحقب الزمانية المحددة.

ثانياً، أما الوثام المدني الذي كان السبب في المجيء به للمتابعة والتنفيذ فلم يحقق لحد الآن ما كان مرجواً منه ومصيره أضحى في مهب الريح، وما اصطاح على تسميته بالمصالحة الوطنية فإنها أصبحت وهماً وسراباً بعيدة عنا بعد أمريكا عن الجزائر نتيجة خضوع الجزائر حالياً لمنطق دعاة الإستئصال والتغريب والهمجية، ويبقى المواطن وحده يدفع الثمن غالياً، غارقاً في بحر من الدماء والدموع.

ثالثاً، أما ما يسمى باللاعادلة الاجتماعية، فإنها تتمثل في توسيع الفوارق الاجتماعية وتنامي دائرة الفقر والمعوزين وازدياد نسبة البطالة بسبب غلق المؤسسات العمومية وتشميع الوحدات الإنتاجية. فكم من الآلاف

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، سيداتي، سادتي، إن طموحك، السيد رئيس الحكومة، فوق تطلعات البرنامج الذي تسعون إلى تطبيقه، وهو بالتأكيد دون المستوى الذي يبتغيه الشعب، والأفضل لنا، في تصوري، أن تصرف أموال برنامج الإنعاش الاقتصادي في التقليل من أصل حجم المديونية الخارجية من أن تنهب أو تبدد يمينا وشمالا دون مردود يذكر أو تستغل لمجرد الدعاية الاقتصادية على أنها نزوة إنتخابية سابقة لأوانها.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، سيداتي، سادتي، في الوقت الذي تنصب...

الرئيس: أشكر السيد محمد شهرة، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال رجال.

السيد جمال رجال: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة،
سأطرق في مداخلتني هذه إلى نقطتين أساسيتين من ضمن النقاط الواردة في بيان السياسة العامة للحكومة وأبدأ أولا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي :

كنا نتمنى أن تذهب أغلب الأموال المخصصة للإنعاش الاقتصادي إلى تغطية عجز الولايات التي ما زالت تعاني التخلف في ميادين التنمية مقارنة مع باقي الولايات، وإلى القضاء على الفوارق في معدلات التنمية في كافة القطاعات لكي تصبح متقاربة إن لم نقل متساوية في كل الولايات قصد القضاء فعلا على الفوارق الجهوية الذي يعد الهدف الثالث من أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، سيداتي، سادتي، إن الفشل الذريع في استقطاب الاستثمار الأجنبي رغم الرحلات المكوكية اليومية اللامتناهية للعواصم الغربية الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مرورا بالزعماء والشخصيات التاريخية الإفريقية، وكذا إلى آسيا وأمريكا اللاتينية دون ذكر الأشقاء في الدول العربية، ولكم أن تقوموا بعملية حسابية لمعرفة ما أنفقتته الخزينة العمومية للوقوف على حجم عظمة التكلفة الكارثية لهذه الرحلات الجوية، التي لم تجد نفعا إزاءها الضمانات البنكية المصرفية الوطنية منها والنقدية العالمية.

وندعو الله أن يجنبنا مصيبة الجمره الخبيثة التي قد ترد إلينا عن طريق الحجاج المترددين على تلك البلاد الفسيحة يوميا وباستمرار دون خجل أو ملل من غدو ورواح أثناء الليل والصبيحة.

ذلكم ما جنته لنا سياسة الهروب إلى الخارج وترك أمور الشعب وأحواله تتعفن في الداخل نتيجة القرار العشوائي الإفرادي والرأي الساذج.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، سيداتي، سادتي،

نقولها بكل مرارة والحسرة تدمي قلوبنا، إن التعالي على البرلمان والتقليل من صلاحياته والتقليل من شأنه وتقزيمه واعتباره مجرد غرفة تسجيل مشاريع القوانين والمصادقة عليها، مرده أن هناك نية مبيتة لجعل المؤسسات الدستورية تعيش حالة من الريبة والتوتر بغرض زعزعة استقرارها وإرباكها، وهو أمر لا يخدم بتاتا مصلحة الأمة والوطن، وليحذر المعني بالأمر أن هذا المجلس الموقر ليس منبسطا تماما بالقدر الذي يمكن لصاحب الفخامة تصوره وأنا وقد آثرنا دوما المصالح العليا للأمة والوطن على البراغماتية والمنافع الآتية، لا أزيد على هذا، واللبيب بالإشارة يفهم.

كفانا ما عانيناه من عقلية دولة الأشخاص والزعامات على حساب دولة الحق والعدل والقانون والمؤسسات.

كما ننوه بالإصلاحات الجارية في قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، ونطلب من الحكومة الإسراع في تعديل قانون الأسرة وتسوية مشكل العقار الفلاحي.

ونبارك في التجمع الوطني الديمقراطي كل خطوة تخطوها الحكومة من أجل تحقيق هذه الإصلاحات، لأننا كنا وما زلنا وسنبقى نناضل من أجل تحقيقها.

وأنتهز هذه الفرصة، السيد رئيس الحكومة، لأتطرق إلى قطاع حساس ومهم جدا هو في حاجة ماسة إلى إصلاح جذري نظرا إلى الوضعية التي أصبح عليها ونظرا إلى متطلبات المرحلة ألا وهو قطاع الصحة، إذ تحتاج، في نظرنا، المنظومة الصحية الحالية لبلادنا وتسير بقانون 85/05 الصادر في فيفري 1985 الخاص بترقية الصحة إلى إعادة نظر معمقة بمشاركة كل المختصين في الميدان وكذا ممثلين عن المواطنين من جمعيات ومنتخبين لوضع سياسة علاجية جديدة تتجاوب مع متطلبات المواطنين ووضعية بلادنا.

إن نظام الصحة الحالي تجاوزته الأحداث ويحتاج إلى استخلاص الدروس من تطبيق سياسة الطب المجاني الذي كان في الأصل موجه إلى الطبقات الأكثر حرمانا، لكنه في الحقيقة لم يحقق الأهداف المنتظرة منه.

لهذا، وبمناسبة عرضكم، السيد رئيس الحكومة، بيان السياسة العامة أقول: يجب علينا أن نحدد الأهداف التي تطمح إليها بلادنا في مجال الصحة من :

- 1- تحسين ظروف التكفل العلاجي بالطبقات المحرومة.
- 2- وضع نظام وقائي فعال.
- 3- الوصول إلى مستوى الطب النوعي.

ولتطبيق هذه الأفكار لا بد من الأخذ بعين الاعتبار العوامل الآتية:

وبهذا الصدد أتطرق إلى المبلغ المخصص لولاية ميلة، التي أشرف بتمثيلها، وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي لسنة 2001، والمقدر بحوالي 86 مليار سنتيم إذ يعد، في نظري، مبلغا ضئيلا مقارنة بما عانتها الولاية من ويلات الإرهاب الهجمي والأعمى، وبمستوى التخلف والفقر والعزلة التي يعانيها سكان هذه المنطقة، أضف إلى هذا شساعة مساحتها وكثرة عدد سكانها الذي يفوق 700.000 مواطن ومقارنتها مع باقي الولايات. ولهذا أسأل الحكومة : ماهي الأسباب التي أدت بها إلى تخصيص هذا المبلغ الضئيل لولايتنا ؟

ثانيا، الإصلاحات :

إسمحوا لي في البداية، السيد رئيس الحكومة، أن أقول لكل الذين اهتدوا أخيرا إلى صحة وأحقية وصواب المواقف والرؤى والتصورات التي كان ينفرد بها التجمع الوطني الديمقراطي، وأذكر منها موقفنا الواضح والصريح المندد بالإرهاب والموقف الشجاع والتاريخي الذي سلكه حزبنا في معالجة المعضلة الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد، فلهؤلاء الذين كانوا ينتقدوننا ويقولون عنا إننا جوعنا الشعب عندما طالبنا بحتمية هذه الإصلاحات الاقتصادية وتطبيقاتها، وهم اليوم يسبقوننا للميدان في تبنيها وجني ثمارها بعد ما تجلت نجاعتها نقول : إننا نتنازل في التجمع الوطني الديمقراطي عن حقنا في التأليف إن صح هذا التعبير، بل أكثر من ذلك نبارك لهم مواقفهم الجديدة خدمة للجزائر والجزائر فقط.

السيد رئيس الحكومة،

نحن مرتاحون في التجمع الوطني الديمقراطي لبرنامج الإصلاحات الجاري والذي يتضمن الملفات الكبرى المتمثلة في :

- إصلاح العدالة،
- إصلاح هياكل الدولة،
- إصلاح المنظومة التربوية.

وهنا أفتح قوسا لأسأل الحكومة : لماذا لم تشرع بعد في تطبيق الإصلاحات في هذا القطاع الحساس ؟

السيد ابراهيم توهامي: بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،
السيد رئيس الحكومة ومرافقيه،
السادة والسيدات النواب،
رجال الصحافة والإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لايسعني، في البداية، إلا أن أتقدم بالتعازي الخالصة لضحايا الكارثة الجديدة، وأقول الجديدة لأن الشعب الجزائري يعيش كوارث متتالية منذ مدة.

السيد الرئيس،
لعله من سوء حظ حكومتكم أن يتزامن عرض بيان سياستها العامة مع الكارثة التي ضربت بلادنا وأتت على حصيلتكم فلم تترك منها شيئاً يمكن أن يناقش، إذ كانت بمثابة حصيلة جديدة انصبت عليها التدخلات كما لاحظنا.

السيد الرئيس،
لقد كانت بضع ساعات من الأمطار الغزيرة كافية لتعرية الحكومات المتعاقبة وفضح "البريكولاج" الذي ظلت تتشدد به على المواطنين وتسميه مشاريع، هذه الكارثة جاءت لتكشف سماسة السياسة الذين اتخذوا من مأساة هذا الشعب ومعاناته سلماً يصعدون به إلى المناصب، ولكي تكشف أن حبل الكذب والتزوير قصير.

السيد الرئيس،
ليست حكومتكم وحدها التي تتحمل نتائج هذه المأساة، ولعل من سوء حظكم أيضاً أن حكومتكم تزامنت مع هذه الكارثة، وإلا فإن كل الحكومات التي تعاقبت منذ عشرية كاملة لها ضلع في هذه المأساة الموجودة نتيجة تراكمات طويلة. ولذلك، كنت أنتظر أن تستقيل هذه الحكومة حتى تبرأ ذمتها وتضع تقليداً سياسياً جديداً في بلادنا، ففي الدول التي تحترم شعوبها تسقط حكومات وتذهب وزارات لأقل من هذا بكثير، لكن في الجزائر لومات الشعب كله

أولاً، أن تكون مصادر التمويل الصحي عن طريق :

- 1- مساهمة الدولة.
- 2- مساهمة صناديق الضمان الاجتماعي ليست جزافية كما كان معمول به وإنما حسب العلاجات المقدمة.
- 3- مساهمة صناديق التأمين عن الحوادث سواء جزافياً أو حسب الفحوصات والعلاجات التي تقدمها الهياكل الصحية العمومية.
- 4- مساهمة المؤسسات وعلى الخصوص الملوثة والمحدثة لضرر بالحالة الصحية للمواطنين.

ثانياً، لا بد من تقييم مدقق لكل الأعمال الطبية المقدمة في كل الهياكل الصحية من المركز الصحي إلى المستشفى الجامعي مع تحليل التكاليف.

ثالثاً، إعداد خريطة صحية وتحيينها بانتظام مع إحصاء القدرات البشرية والمادية وجعل القطاع الخاص قطاعاً مكملاً للقطاع العمومي يجب تشجيعه وتنظيمه ومراقبته.

رابعاً، الإتجاه إلى التعاقد من الباطن في بعض الخدمات مثل، الإطعام والتنظيف... إلخ.

خامساً، تجهيز الطب المتطور "Médecine de pointe" وتطويره في المستشفيات الجامعية من أجل التقليل من تحويل المرضى إلى الخارج لتفادي التبذير في بعض الحالات.

سادساً، تنظيم استيراد الأدوية ومراقبته مع إعطاء الأولوية والتشجيع الجبائي للاستثمار الوطني والأجنبي في ميدان صناعة الأدوية محلياً وكذا صناعة الأجهزة الطبية الجراحية.

الرئيس: أشكر السيد جمال رجال، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم توهامي.

وعلى التعليم الديني، بل وتمنع حتى الصلاة خارج المساجد في دولة يقول دستورها إن الإسلام هو دين الدولة. ولكن أين العجب؟ ومتى كان هذا الدستور محترما؟ ألم ينص الدستور أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية؟! لكن، أين هذا في الواقع؟

السيد الرئيس،

لقد عودتنا الحكومات السابقة واللاحقة أنه كلما تقع في مأزق حاولت التنصل ولجأت إلى أيسر الحلول، وهو تحميل جهات أخرى المسؤولية، فعندما اندلعت أحداث القبائل قالوا لنا إن جهات أجنبية تقف وراءها وقال بعض الوزراء إن عناصر مسلحة تحركها، وعندما كانت تحصد أرواح الجزائريين الأبرياء، قالوا إن أطرافا خارجية تغذيها، وقالوا نفس الشيء في أحداث أكتوبر 1988. وحتى يغطي المسؤولون تقصيرهم تجاه الشعب هذه المرة وجدوا الحل في إلقاء اللوم على جهات أخرى، كل على طريقته فريسي الجمهورية أعاز الأمر إلى القضاء والقدر وهو الذي لم يكتشف حجم الكارثة ولم يكلف نفسه النزول إلى المنطقة إلا بعد مرور ثلاثة أيام كاملة، أما وزير الداخلية فلم يجد هو الآخر سبيلا لتبرير تأخره عن المجيء إلى باب الوادي لمشاهدة ما حدث سوى إتهام الحزب المحل أنه وراء العملية، بل وأكثر من ذلك الإلقاء باللوم على المنكوبين.

السيد الرئيس،

لقد كان بالإمكان تجنب هذه الكارثة لو أن الحكومات المتعاقبة أولت هذا الشعب قليلا من الاهتمام ومنحته قليلا من الأموال التي أفاضها الله عليها، خاصة في السنتين الأخيرتين التي امتلأت فيها خزائن الجزائر بسبب ارتفاع مداخيل المحروقات بدل تبديدها فيما لايعني.

كان بالإمكان تجنب البلاد هذه الكارثة لو تم صرف الأموال التي انفق في الاحتفال بألفية جزائر بني مزغنة على الفنانين والصحافيين لتلميع صورة الجزائر على حد قولهم في بناء مساكن للمواطنين الذين يعيشون دون

لاعتقد أن مسؤولا واحدا يتغير، وقد رأينا كيف كان يقتل الجزائريين في سنوات 1994، 1995، 1996، 1997، ولم يتغير أحد ولم يستقل وزير واحد.

السيد الرئيس،

نخشى أن تكون هذه الكارثة التي أصابت الجزائر عقابا من الله تعالى على المعاصي التي ترتكب جهارا نهارا والحرمان التي تنتهك عيانا دون أن تحرك الحكومة ولا المجلس الإسلامي الأعلى ولا وزارة الشؤون الدينية ساكنا، وأذكر أنه قبل أيام قليلة من وقوع الكارثة رسم أحد المعتوهين في إحدى الجرائد المفرنسة "كاريكاتورا" يستهزئ فيه بإحدى شعائر الإسلام هي صلاة الاستسقاء، ولم يتحرك أحد ولم نسمع إنكارا من وزارة الشؤون الدينية ولا توقيفا للجريدة ولا تطبيقا لقانون العقوبات عليها.

يقول الله تعالى: "وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا".

ويقول الإمام علي: "ما نزل بلاء إلا بذنب وما ارتفع إلا بتوبة".

ويقول ابن مسعود: "إذا ظهر الربا والزنا في قرية أذن الله بهلاكها".

وقد أصبحت هذه المعاصي التي انتشرت في بلادنا في العشرية الأخيرة خاصة تجد من يبررها حتى من المسؤولين أنفسهم، ألم يبرر وزير الداخلية الرخص التي تمنح لفتح الخمرات بأن ذلك من باب الديمقراطية والتعددية والحرية الشخصية؟! وعليه، فالحكومة تستعمل الديمقراطية والتعددية فقط في الفسق والانحراف ومحاذاة الله تعالى، أما عندما يتعلق الأمر بالدين والعمل الخيري فهي تستعمل الديكتاتورية فتحارب مظاهر التدين وتمنع الجمعيات الخيرية من النشاط وتضيق على الأحزاب الإسلامية وعلى الدعاة

العاجل عند كارثة العاشر من نوفمبر الماضي، لأن الحدث فرض نفسه ولا يمكن القفز عليه، لأسجل ونحن ما زلنا نتمثل الكارثة وآثارها أن فضائل التضامن الأصلية في الشعب كانت أحسن مواساة وخير عزاء، غير أن هول الكارثة يستلزم فوق التضامن التلقائي الأصيل مزيدا من التحكم في تأطير التكفل بمخلفات النكبة الطبيعية ووضع تصورات وقائية خاصة وأن بعض الدراسات والتوقعات تضع بعض المناطق في الدائرة الحمراء المهتدة بالكوارث الطبيعية.

لقد فرضت الكارثة أولويات استعجالية تخللتها نقائص، لكن لا يمكن لهذه النقائص أن تلغي الدور الذي قامت به الحكومة والسلطات العمومية إزاء اليتامى والأرامل والمتضررين بصفة عامة، يبقى أن معالجة الآثار المادية والنفسية ستمتد على مدى طويل، والمطلوب هو استخلاص العبر والمزيد من تكاتف الجهود، فالمسألة عندما تتعلق بأرواح المواطنين وأرزاقهم تضع هياكل الدولة أمام امتحان ضبط ومراقبة آليات تسيير عملية التكفل بالمنكوبين، وهو ما يقطع الطريق أمام مظاهر الإنتهازية ويغلق دكاكين الإسترزاق السياسي.

سيدي رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بموضوع نقاشنا اليوم، أردت أن أتطرق إلى مسألتين أراهما أساسيتين هما : وضعية المرأة والطفولة.

بالنسبة إلى الموضوع الخاص بوضعية المرأة، فلطالما تحدث السياسيون عنه، وأرفقوا ذلك بأرقام وإحصائيات ووعود أيضا، وهذه مسألة إيجابية في حد ذاتها لأنها تنبئ بأن هناك وعيا متناميا للنهوض بوضعيتها وإدراكا للواقع الديمغرافي أيضا لأنها تمثل أكثر من 50٪، وتتوجب علي هنا الإشارة إلى حاجة مجتمعنا لتوفير حوافر أكثر للكفاءات والإطارات النسائية من خريجات الجامعات والمعاهد العليا للمساهمة في ترقية أداءات مختلف الأنشطة من خلال إدماج المستحقات في سلم المهام والوظائف العليا، وفي هذا السياق كانت

مأوى، يفترشون الأرض ويلتحفون السماء وما أكثرهم أو المواطنين الذي يعيشون أزمة سكن خانقة.

وتمنيت لو استفاد من الأموال الباهظة التي صرفت على مهرجان الشباب الذي لم يغير من واقع الجزائر شيئا المواطنين البؤساء الذين بحث حلوهم من الصراخ، لكن لا أحد سمع صراخهم وأنينهم، ولو لم تقع هذه الكارثة لما التفت إليهم أحد. أليس من الأولى أن تصرف على الشعب الأموال الباهظة التي تخصص كل مرة لإقامة انتخابات مزورة وديكور تعددي كاذب والمقدرة بمبلغ 9 ملايين دج؟!

ومن المفارقات العجيبة، سيدي الرئيس، في هذا البلد أن الدولة التي تبخل على المواطنين وتشح وتضيق عليهم معيشتهم بحجة الأزمة وبحجج أخرى واهية هي من تمنح الأموال بسخاء لا نظير له إلى جهات أخرى لصرفها فيما لا يعني فقد قرأت بالأمس في جريدة " الخبر " أن الدولة خصصت غلafa ماليا بمبلغ 450 مليار سنتيم، وقيل أكثر، للاحتفال بالسنة الجزائرية بباريس سنة 2003، تصوروا أن تخصص الدولة مبلغ 450 مليار سنتيم للاحتفال وتقول للشعب المنكوب ليس لدينا أموالا وتطلب من الشعب أن يساعدهم. سيدي الرئيس، لقد كانت الحكومة غائبة في هذه الكارثة وقد...

الرئيس: أشكر السيد ابراهيم توهامي... لست أدري إذا كنت لم تسمع أو لم تفهم إذا كان النقاش يخص حكومة أو عدة حكومات.. شكرا، وأحيل الكلمة إلى السيدة سعدية بوقطوشة.

السيدة سعدية بوقطوشة (نورة جعفر): سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم،

الزميلات والزملاء،

السلام عليكم ورحمة الله.

سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة،

إنني أسمح لنفسني مثل الكثير ممن سبقوني بالتوقف

لم تستوعبهم مراكز الإستقبال والرعاية خاصة في المناطق النائية، فأطفال الراسيسلي والرصفة والحامة وبوطالب بولاية سطيف لم تشملهم هذه الرعاية. وفي هذا الصدد، فإن ما تبديه مؤسسات وجمعيات من إستعداد لرعاية الأطفال ضحايا الإرهاب ليس من شأنه أن يحل محل برنامج الحكومة بل يعززه ويتكامل معه، ويجب أن يكون تحت إشراف السلطات العمومية.

سيدي رئيس الحكومة،

علاوة على هذه المسألة تستوقفنا قضايا تكتسي هي الأخرى أهمية قصوى، لكن الوقت لا يسمح لي بتناولها وهي مظاهر التشرد، التسول، التسرب المدرسي، تشغيل الأطفال، معاناة الطفولة المعاقة إلى غيرها من المظاهر.

وأكتفي، سيدي رئيس الحكومة، بالتساؤل عن مدى قدرة برنامج الحكومة على الإستجابة للمطالب الملحة للطفل الجزائري، ومدى تجاوبه مع قرارات الهيئات الإقليمية والدولية وتوصياتها، ونحن، كما يعلم الجميع، شركاء بتوقيع الجزائر على الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

إن أطفالنا في حاجة إلى جو ثقافي يهذب سلوكهم ويصقل أخلاقهم ويبعدهم عن العنف.

وأطفالنا في حاجة إلى مسرح يشيع بينهم القدرة على الحوار، وفي حاجة إلى التعامل مع الريشة للرسم وتعليمهم حب الجمال وحب الطبيعة، كما هم في حاجة إلى تذوق الشعر والموسيقى التي تعد أعظم وأرقى لغة وصلت إليها عبقرية الإنسان، حيث قال عنها شكسبير: "كل إمريء خلت نفسه من الموسيقى خليق بضروب الخيانات والمكائد".

سيدي رئيس الحكومة،

إن هذه الوسائل تصقل حس أطفالنا المدني وتساعدهم على فهم محيطهم الثقافي وبعد حضارتهم العريقة، إنهضوا بالثقافة خاصة ثقافة الطفل لينهض المجتمع...

التعيينات التي قام بها السيد رئيس الجمهورية لعدد من الكفاءات في مواقع متقدمة مؤشرا له دلالاته في اتجاه تصحيح الإختلالات وترسيخ الأبعاد الحقيقية للمواطنة كما يضمنها الدستور، حقوقا وواجبات، غير أن مؤشر التفاؤل لا يخفي عنا حقائق الإحصائيات عن البطالة في أوساط النساء، حيث لدينا 16٪ فقط في سوق العمل، بالإضافة إلى فقر يتوسع في أوساطهن، وأممية تهدد البنات المنقطعات عن الدراسة لأوضاع اقتصادية واجتماعية، ولست أضيف جديدا، سيدي رئيس الحكومة، إذا قلت إن رهاننا الحقيقي في المستقبل هو قدرات الأمة البشرية دون تمييز أمام تحديات العولمة بما تحمله من تنافس اقتصادي وسباق تكنولوجي وحرص على اكتساب المعارف وتجديدها.

سيدي رئيس الحكومة،

إنني أتفهم ضغوط الملفات المدرجة في برنامجكم ومقتضيات الطوارئ التي اعترضتكم، ولكن أحرص على تقديم بعض الإقتراحات :

- وضع سياسة ترقية المرأة المعلن عنها في برنامج رئيس الجمهورية موضع تنفيذ ومتابعة لتيسير مشاركة المرأة بصورة أكبر.

- تشكيل فريق من الخبراء يتولى إعداد دراسة تشمل كل القطاعات ويقدم إقتراحات لتجاوز المفاضلة بين نفس المؤهلات للجنسين.

- إنشاء صندوق خاص لتمويل خطة إستعجالية للتكفل بالمرأة الريفية وإدماجها في عالم الشغل عبر تسهيل حصولها على القروض وفتح ورشات صغرى.

سيدي الرئيس، سيدي رئيس الحكومة،

بالنسبة إلى الموضوع الثاني الخاص بالطفل،

إضافة إلى ما يعانيه أطفالنا بأعداد كبيرة من إنعكاسات أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية لم يسلموا من آثار الإرهاب الهمجي، فالآلاف كانوا ضحايا صدمات نفسية

لسنا ندري لماذا وقع هذا التضخم ؟ فإن كان بسبب تخصص السيد رئيس الحكومة فهو أمر مفهوم، وإن كان لخصوصية القطاع وأهميته فهو كذلك أمر مقبول، وإن كان الغرض إشعارنا بأن الدولة تولي أهمية للعدالة فنقول: كان يجب أن ينصب الاهتمام على جوانب أخرى وليس على الجوانب الهيكلية والتنظيمية والتجهيزية. وأنتم تدركون، سيدي رئيس الحكومة، معنى هذا الكلام.

4- إن ما يجري وما جرى خلال هذه السنة وفي بدايتها الدراسية من لغط حول المنظومة التربوية ومحاولات جهات رسمية في السلطة تجاوز أصالة هذه الأمة وضميرها الجمعي وكانت البداية بعدم طبع كتاب التربية الإسلامية، فهل هذا الأمر على خطورته لا يعد حدثا بالنسبة إلى هذه الحصيلة؟

5- سيدي الرئيس، عندما نتحدث عن الوثام المدني، ماذا يعني الوثام المدني مع بقاء الآلاف من المطرودين من عملهم ولم يتم إدماجهم إلى اليوم ؟ ماذا يعني الوثام مع استمرار العمل بالمرسوم المشؤوم 54/93 ؟ ثم ماذا يعني الوثام المدني مع بقاء قضية المفقودين معلقة إلى حين ؟

6- أما عن قضيتي البطالة وتشغيل الشباب فالكلام الموجود في العرض وكذا بعض الأرقام هي في حقيقة الأمر مجرد أرقام وهو مجرد كلام، لأن الواقع عكس ذلك تماما فما زالت جيوش البطالين من المتخرجين من الجامعات تتن تحت وطأة البطالة، وما زال آلاف الشباب يرهقون أنفسهم في تكوين الملفات وطرق أبواب الإدارات والبنوك من غير طائل.

سيدي الرئيس، لماذا لا تقوم الدولة بإحصاء وجرد المتخرجين من الجامعات حسب التخصصات ووفقا للمعدلات وسنوات التخرج ثم يتم توجيههم إلى مناصب العمل حسب الأولوية القائمة على التخصص والمعدل ونسبة التخرج كما هو معمول به في دول أخرى، ولا يكون الحصول على العمل خاضعا لطرق وأساليب يعرفها الجميع ؟

الرئيس: أشكر السيدة سعاد بوقطوشة، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر بوزرارة.

السيد لخضر بوزرارة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السادة رجال الإعلام،

السادة الضيوف بكل فئاتهم،

تحية طيبة مباركة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ورمضانكم كريم. وبعد،

تتضمن ملاحظاتي الخاصة بهذه الحصيلة النقاط الآتية :
1- لاحظت إنعدام الجانب السياسي تماما من هذه الحصيلة، فما هي أسباب ذلك يا ترى؟

2- لاحظت خلو الحصيلة من أية أرقام، وكان يجب تقديم هذه الأرقام كنسب إنجاز، على الأقل، لنتمكن على ضوءها من المقارنة بين الوعود والإنجازات، أما أن يلقي علينا هكذا كتاب أو كلام عام ثم يطلب منا مناقشته فإن المناقشة حينها تنصب على الجوانب الشكلية والتعبيرية وحتى اللغوية لأن هذا هو الموجود بين أيدينا.

3- يلاحظ خلال تقديم الحصيلة طغيان قطاع على بقية القطاعات ألا وهو قطاع العدالة، حيث ضخم بشكل ملفت في جانبه الهيكلي والتنظيمي وكذا البناءات والتجهيزات، وهي كلها ولا شك أمور مهمة، لكنها، في نظرنا، لا تمثل روح العدالة وإقامة العدل في شيء، وكان الأولى أن يحدثنا العرض عن مصير القانون الأساسي للقضاء وعن ضرورة تطبيق الأحكام وعن الوضعية المعيشية للقاضي، وكذا الوضعية المهنية التي هي في حالة متردية والتي ما انفكت تنعكس سلبا على القطاع نفسه وعلى المتقاضين بعد ذلك.

سيدي الرئيس،
حضرات السادة الأكارم،
يبدو أن السؤال التقليدي، من يقتل من ؟ قد تجاوزه
الجزائريون لينتقلوا إلى سؤال...

الرئيس: أشكر السيد لخضر بوزرارة، وأحيل الكلمة إلى
السيد عبد الحميد سي عفيف.

السيد عبد الحميد سي عفيف: شكرا سيادة الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيادة رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السادة رجال الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في بداية تدخلتي هذا تقديم التعازي الخالصة
لأسر ضحايا النكبة الأخيرة التي عرفتها البلاد جراء
الأمطار الطوفانية التي شهدتها مناطق عديدة وبالأخص
منطقة باب الوادي، كما أنه بكثير من الفخر والإعجاب
بالتضامن الكبير الذي أبداه الشعب الجزائري خاصة فئة
الشباب، التي برهنت مرة أخرى أنها تشكل قوة حقيقية
وسند قوي للبلاد وبإمكانها رفع التحديات الكبرى إذا ما
أوليناها العناية اللازمة، وهو الأمر الذي يطرح إشكالية
التكفل الحقيقي بها، كما تطرح إشكالية تسيير مدننا
وخاصة المرافق العامة ذات الصلة بحياة المواطن.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، يجب الإشادة بالتضامن
الدولي الواسع مع الجزائر نظرا إلى السمعة الطيبة التي
أصبحت تتسم بها البلاد ومكانتها في الساحة الدولية.
لكن هناك، مع الأسف، في هذه الظروف المأساوية التي
جعلت من الجزائر قاطبة تعيش في حداد حقيقي بعض
الأوساط والشخصيات تحاول أن تنقص من قوة ما تم
القيام به وتسيء لما تم تحقيقه عبر تليفق التهم
وإصدار الأحكام السيئة، وكان الأجدر بها أن تلتزم
السكوت الذي هو أفضل لها وللبلاد.

7- وعموما، سيدي الرئيس، فإن الوضعية العامة للبلاد
لا توحى بالإنفراج بل بالإنفجار ما دام عدد الفقراء في
تزايد، وما دام التمييز بين المواطنين ما زال قائما في
مختلف المجالات والأصعدة، وحتى التمييز في الظلم
قائم فبعض المواطنين يكون حظهم من الظلم أكبر من
غيرهم.

سيدي الرئيس، إن الدولة التي عجزت عن إقامة العدل
بين أبنائها هي مطالبة أن تعدل بينهم في الظلم على
الأقل، وإلا كيف نفسر ما حدث قبل كارثة باب الوادي
من ظهور بعض أصحاب الكتابات الصحفية الرخيصة
والرسوم الكاريكاتورية التي سخر أصحابها أצלماهم
للسخرية من رموز الدين والسلطة في بلادنا كالرسام
الكاريكاتوري الذي لا أريد أن أشرفه بذكر اسمه، والذي
سخر من صلاة الإستسقاء فصور مسلما يرفع يديه إلى
السماء وفوقه طائر يمر ليلقي بفضلاته بين يديه؟ وقد
فعل هو وأمثاله الكثير مع رموز الدولة بدء برئيس
الجمهورية، لكن هؤلاء لا يطالهم القانون ولا يلدحهم
عقاب لا قانون الإعلام ولا قانون العقوبات ولا هم
يخزنون، إنهم مواطنون صالحون، لا تعلق جرائمهم ولا
تكلم أفواههم ولا تجمد جمعياتهم ولا أرصدتهم.

أما بعض المخلصين الذين نذروا أنفسهم لفعل الخير
وخدمة المواطن الضعيف المسكين من أرملة ویتيم وشیخ
عجوز مسن، فهؤلاء يتم تسليط الأضواء عليهم ونعنتهم
بالمجرمين.

فبأي منطق يفكر ساستنا؟ وأي طريق يسلكون بنا عندما
يمنعون الجمعيات الخيرية الإسلامية ويفتحون المجال
للجمعيات التنصيرية، وعندما يبعدون أهل الخير
ويمنعونهم من فعله ويقربون من يستهزئ بالدين ويسخر
منه ومنهم؟ إن المشكل عندنا في الجزائر هو أن هناك
شعب مختار وشعب مختار، فنجد إنسان جزائري مختار له
كل الحظوظ وإنسان جزائري مختار لا يملك شيئا.

تشمين مبادئ الإنسجام والتدرج من أجل الخروج من الأزمة ووضع الميكانيزمات الكفيلة بدفع وتيرة التنمية إلى درجة يتحقق فيها دعم التوازنات الكبرى والشروع الفعلي في الإصلاحات العميقة، أو ما يعرف بالجيل الثاني بغية تعزيز الهياكل المتجددة لنموذج تنموي جديد عبر الإسراع وتمتين الإصلاحات من أجل تحقيق نمو دائم وتنويع الصادرات والتكفل بالحاجات الاجتماعية للمواطن من أجل الحفاظ على الإنسجام الاجتماعي وضمان الاستقرار اللازم لوتيرة الإنعاش.

سيادة الرئيس،

يشكل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي يسهر على تجسيده شخصيا رئيس الحكومة محورا أساسيا للعمل الحكومي الهادف إلى تحسين مستوى معيشة المواطن في قطاعات حساسة نظرا إلى صلته بالبعد الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة لا بد من وضع آليات فعالة وميكانيزمات ناجعة لضمان متابعة حقيقية ومراقبة مستمرة لتطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، تفاديا لإهدار الأموال الضخمة التي رصدت له وتجنبنا للإنزلاقات والانحرافات في استعمال الموارد المالية وتحديد الأولويات وتطبيق القوانين في إبرام الصفقات العمومية والتصدي إلى كل السماسرة الذين ينتهزون مثل هذه الفرص لتحقيق الأرباح والمكاسب على حساب مصالح المواطنين والهيئات العمومية.

سيادة الرئيس،

أغتنم هذه الفرصة للإشارة إلى تلك الأبواق التي لا هم لها إلا استعمال المعاناة اليومية للمواطن ورقة سياسية للمتاجرة بها من خلال تقديم حجج واهية وأطروحات سلبية هادفة إلى زعزعة الاستقرار والنيل من المكتسبات والتشويش على عمل الدولة بالنقد الهدام، مرتكزة على أساليب شعبية في تبليغ رسائل أكل عليها الدهر وشرب وانتهاج سياسة المغالطة والمزايدة.

سيادة الرئيس،

إن مبادرة الحوار التي بادرت بها رئيس الحكومة مع ممثلي

فبالرغم من أن الوضعية الاستثنائية التي تعيشها البلاد والتي تطرح تساؤلات عديدة بشأن الظروف التي تم فيها التكفل بحاجات ومطالب السكان من طرف المسؤولين المحليين وخاصة المنتخبين، لا يمكن إستثناء الحوار والتشاور وذلك رغم الأولويات التي تطرح نفسها بحددة. ويرى حزب جبهة التحرير الوطني أنه من الواضح والجلي أن مصير الوطن لا يبنى في جو الكراهية والعداوة وإنما يشيد بالأساليب الحضارية المتمثلة في الحوار والتشاور اللذان تبناهما السيد رئيس الحكومة كقاعدة عمل.

سيادة الرئيس،

فيما يتعلق بحصيلة الحكومة وبعد سنة واحدة من النشاط في جو سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي صعب للغاية، يمكن القول إن رئيس الحكومة قدم حصيلة نشاطاته بأسلوب معتدل، مليء بالقناعات والإرادة والإلتزام، لأنه لم يتطرق للمؤشرات الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في نسبة التضخم وتدني المديونية وخدماتها وتقليص العجز المالي للميزانية وارتفاع نسبة النمو فحسب، وإنما قدم نوايا الطاقم الحكومي من خلال البرنامج العام المتضمن الحقائق الاقتصادية والاجتماعية، مبرزاً الخطوط العريضة للنشاط الحكومي الذي يأخذ بعين الاعتبار الإنشغالات الأساسية للمجتمع الجزائري، ولم يتوان في ذكر الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى ما تبقى من آفاق مستقبلية، ينبغي تحقيقها بمشاركة كافة الأطراف الفاعلة.

سيادة الرئيس،

إن ما تحقق في ظرف سنة من النشاط الحكومي لجدير بالتنويه بالنظر إلى الجو العام المتميز بالتحويلات المتعددة الأوجه، وبالرغم من التباطؤ الملحوظ في إصلاح بعض القطاعات وسن قوانين إضافية تجسد رغبة السلطة في تذليل كل العراقيل والصعوبات، خاصة الإدارية منها في مجال فتح أبواب الاستثمار، إلا أنه يمكن القول إن الحكومة أعطت ديناميكية جديدة ونفس آخر للإصلاحات الاقتصادية التي تدخل في إطار التقويم الوطني عبر

إنني فضلت معالجة الموضوع المعروف علينا اليوم بهذه الطريقة لإيماني بأن هذا الإجراء ليس عاديا ولا بسيطا.

وبالتالي، يجب منحه المكانة التي تليق به لرفع مستوى النقاش إلى ما يحقق الغاية التي ينتظرها منا كل مواطن ومواطنة.

فالمواطن ينتظر من الدولة أن توفر له الحد الأدنى مما يتطلع له مستقبلا في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن الأخطاء الشائعة الظن بأن الدولة هي الحكومة فقط، لأن الصحيح هو أن مفهوم الدولة يعبر عن سلسلة مترابطة الحلقات يشكل فيها المواطن والسلطات السياسية الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، المحور المركزي الذي لا يمكن القفز عليه. لهذا، نرى في أسلوب العمل الجماعي والتعاون المؤسساتي والتشاور المبدئي من أهم الوسائل التي تعبر عن مدى وعي الأمة بالنهج الديمقراطي الذي خطت فيه بلادنا خطوات متقدمة جدا حتى بالنسبة إلى بعض الدول التي تحاول من حين لآخر إعطاءنا دروسا في الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن نجاح الحكومة في تجسيد برنامجها الذي هو في بعده السياسي والفلسفي برنامج المجلس الشعبي الوطني الذي صادق عليه وأمضى قرابة السنة في مراقبة مدى تطبيقه وتجسيده ميدانيا من خلال وسائل الرقابة المخولة دستوريا، هو نجاح لنا نحن المكلفون بعهد تمثيل الشعب والتعبير عن انشغالاته وتطلعاته.

سيدي الرئيس، من الأخلاق التي تربينا عليها القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، وليس من العدل إنكار الحقيقة لكن هناك سلبيات يجب التنبيه إليها في المجالات المختلفة.

فمن الناحية السياسية، عرفت السنة الأخيرة، للأسف الشديد، تدهورا مفاجئا للوضع الأمني وما زالت لحد الأيام الأخيرة آلة الإرهاب الهمجي تحصد العديد من

العروش لدليل آخر على تفهمه وإحساسه بالمسؤولية وإدراكه للحقائق الاجتماعية المحلية.

وإن قبول مبدأ الحوار من طرف ممثلي العروش لكفيل بإعطاء الثقة الكاملة لجميع الجزائريين، وعلى العكس فأولئك الذين يرفضون الحوار ويغذون التطرف لتعفن الوضع السياسي عاجزين عن تقديم البديل ولا يجدون ما يقدمونه من مقترحات جديدة للجزائريين والسلطات العمومية وسكان المنطقة، يرى حزب جبهة التحرير الوطني أن معركة الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية تمر حتما...

الرئيس: أشكركم السيد عبد الحميد سي عفيف، وبما أن السيد أحمد بشير بويجرة تقدم بتدخل كتابي سيمكن منه السيد رئيس الحكومة ليرد عليه في حينه، فأحيل الكلمة إلى السيدة خديجة خبيزي.

السيدة خديجة خبيزي: سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة المحترم، أصحاب المعالي والسيادة أعضاء الحكومة، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم.

سيدي الرئيس، للمرة الثانية في تاريخ أول مجلس تعددي نلتقي والحكومة في محطة دستورية مهمة للتوقف عندما أنجز وما كنا ننتظر أن ينجز خلال سنة كاملة بغرض تثمين الإيجابيات وحصر السلبيات من أجل تداركها مستقبلا، وحرصا منا على المساهمة في تفعيل هذه الآلية التي حولها لنا المؤسس الدستوري بموجب المادة 84 من الدستور سأتفادى الخوض في بعض المسائل التي لا مجال لها مهما كان المبرر، حملة إنتخابية على الأبواب، مواقف شخصية أو حزبية، معارضة من أجل المعارضة.

خامسا: ضرورة إعتراف الدولة برجال ونساء المرحلة الإنتقالية وعلى رأسهم الذين حملوا السلاح وسقطوا لتبقى الجزائر واقفة، وأتذكر في هذه اللحظة بالذات الأب والأخ والزميل عميد المقاومين الذي فارقنا منذ قرابة السنتين "الشيخ المخفي" رحمه الله.

سيدي الرئيس،

وفي الجانب السياسي دائما، إننا نشتم الإصلاحات الجزئية التي قامت بها الحكومة فيما يتعلق بالعدالة ونسجل نوع من التردد في الفصل في بعض الملفات التي نراها هامة منها، إصلاح المدرسة، إصلاح الأسرة، إصلاح العقار الفلاحي.

وفي هذا الإطار، ودون الخوض في التفاصيل نتساءل مع أنفسنا بكل صدق: هل المدرسة الجزائرية بخير؟ وإذا كان الجواب بالنفي، فلماذا لا نتفق على المبدأ ونترك معالجة النقائص لذوي الاختصاص من رجال ونساء التربية الوطنية؟ إنني أرفض أن تشغل مدارسنا أو إكمالياتنا أو ثانوياتنا كمنابر ومسارح سياسية، بل يجب أن تضرب الدولة بيد من حديد لإبعاد السياسة عن المدرسة.

سيدي الرئيس،

ونظرا إلى ضيق الوقت سأمكن السيد رئيس الحكومة من باقي التدخل كتابيا، كنت أطمح في عطفكم لمنحي دقائق إضافية، لكن ما عساني أفعل والأمر أوكل مسبقا للآلة التقنية، شكرا والسلام عليكم...

الرئيس: أشكر السيدة خديجة خبيزي على التفهم، طبعاً ستكون التدخلات الكتابية محل عناية السيد رئيس الحكومة، والسادة عبد السلام قريمس، الحاج الطيب عزيز، نور الدين مراوي، محمد شاشو، تقدموا بتدخلات كتابية سيمكن منها السيد رئيس الحكومة ليرد عليها في حينها وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بن يوسف زواني.

أرواح أبنائنا وبالأخص العزل منهم والفقراء وعديمي القدرة على الدفاع، مثلما جرى هذه الأيام في بلدية عريب بولاية عين الدفلى.

فإذا كنا نلمس وجود الدولة يوميا في الميدان لحماية الأفراد والممتلكات طبقا لما يقتضيه الدستور وقوانين الجمهورية، فلا يمكن إلا التنويه بنبل المهمة الهادفة إلى إجتثاث هذا الورم الخبيث من جسد أمة طاهرة، إن الأمر هين إذا ابتعد الجميع عن الخطب الديماغوجية التي لاتفيد في شيء، لأن الدمويين الذين فضلوا البقاء على هامش المجتمع بالرغم من مساعي الدولة لإرجاعهم إلى جادة الصواب من خلال قانون الرحمة ثم قانون الوثام المدني لا يعترفون بأحد سواء أكان يشاطرهم قناعتهم أن يخالفهم. ولم يوصوا أحد بإستغلال المنابر السياسية في الداخل والخارج للدفاع عنهم.

إن معالجة المسألة الأمنية هي المحور الرئيسي لأية قفزة نوعية في حياة الوطن، فلا يمكن التفكير في إصلاح الاقتصاد الوطني أو تحسين الواقع المعيشي للشعب دون أن يعم الأمن والإستقرار كامل التراب الوطني، وهذا لا يكون، في نظري، إلا بـ:

أولاً: تبني خطاب سياسي واضح، وفي هذا الإطار لمسنا في الآونة الأخيرة إزالة بعض الضبابية التي كانت تكتنف الموضوع عقب أحداث 11 سبتمبر.

ثانياً: محاربة بقايا الإرهاب الذين لم يستجيبوا لنداء الوطن.

ثالثاً: توعية المواطنين بضرورة التحلي بالحذر واليقظة عن طريق وسائل الإعلام الثقيلة.

رابعاً: التكفل بعائلات ضحايا الإرهاب تكفلا عادلا ومنصفا والابتعاد عن بعض القراءات الضيقة للدستور، لأن الدستور نصا وروحا يقضى بالألا يعامل مواطنين مختلفين نفس المعاملة، وضرورة تكفل الدولة بالحقوق الأساسية للمواطنين.

كيف يمكن إعادة البناء؟ وكيف يمكن استغلال الأراضي وشرائها من أصحابها، مع فرض احترام الإجراءات الوقائية ضد الكوارث الطبيعية؟ ما هي الأسس التي يمكن اعتمادها لتعويض الموتى والمجروحين ضحايا الكوارث الطبيعية؟ وأنتهز الفرصة هنا للإشارة إلى أن هناك فراغا قانونيا كبيرا في هذه القضية، وأبلغ انشغال الجرحى وأهالي ضحايا زلزال ولاية عين تموشنت بتعويضهم نفس المبالغ التي تم بها تعويض ضحايا الكارثة الأخيرة، وفي أقرب وقت ممكن بعد أن طال انتظارهم لأكثر من سنتين، علما أن عددهم قليل إذ لا يتجاوز 28 وفاة و69 مجروحا.

سيدي الرئيس، إن الفوضى في معالجة الكارثة الطبيعية هي التي تتيح الفرصة للانتهازيين لمزاحمة المنكوبين الحقيقيين في الحصول على السكنات، مع أن إحصاء البلديات الذي تجريه في كل مرة وكذا فاتورة سونلغاز هما الفاصل الحقيقي للتمييز بين المنكوب الحقيقي والمزيف.

إن الإشكاليات التي طرحتها تحتم علينا، لا محالة، التفكير في تشريع خاص بالكوارث الطبيعية أو على الأقل التكتيف من الأيام الدراسية والتوصيات التي ينبغي أن يتلقاها المسؤولون لمواجهة الكوارث الطبيعية.

سيدي الرئيس، إن الأزمة بأبعادها المختلفة ليست وليدة البارحة، وهي أكبر من الحكومة وأكبر من برنامج وأكبر من حزب، وإن الممارسة الميدانية هي في غاية الصعوبة والتأثير لعدم توفر وعدم كفاية الوسائل والإمكانيات المادية لتلبية جميع الاحتياجات في وقت يطالب الجميع بالإمتيازات.

وإن حرص الحكومة على لغة الصراحة وتوخي الشفافية والصدق مع المواطنين وممثلهم هي صفات حميدة قد تعيد للمواطن ثقته في وطنه ودولته وتساهم في تجنيده لخدمتها، وإن حكومتكم أمام امتحان صعب يقتضي منها تحويلها من مسار إنتخابي مخدوش إلى مسار إنتخابي

السيد بن يوسف زواني: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء والوفود المرافقة لهم،
زميلاتي، زملائي النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تأتي مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة في ظرف ما زالت السلطات والمسؤولين منهمكين في معالجة الوضعية المزرية التي آلت إليها الأحياء وآل إليها المنكوبين جراء فيضانات العاشر من نوفمبر الماضي، وكأني بنفس المشاكل والمطالب والأخطاء والصعوبات التي وقعت في معالجة ملف زلزال ولاية عين تموشنت تتكرر، ولست أدري لماذا نترك معالجة الكوارث للإجتهدات؟ ولماذا لم يتم إلى حد هذه الساعة التفتن لإعداد تشريع يحدد كل الطرق والوسائل والقوانين والشروط التي تضبط وتعالج النكبات بطريقة قانونية، ما دامت الكوارث الطبيعية تضرب بلادنا في كل سنة مرة أو مرتين؟ إذ ما زالت تساؤلات كثيرة لم نجد لها مرجعا قانونيا.

كيف يمكننا التعامل مع السكن الذي هدمته الكارثة؟ هل نعوض مالكة أم نعوض المستأجر أن نعوضهما معا؟ وكيف نتعامل مع من سكن مسكنا هو أحد ورثته؟ كيف نتعامل مع من يسكن مسكنا دون وثائق؟ كيف نتعامل مع أصحاب المساكن المتردية الذين فضلوا الإقامة في الخيم عن مساكنهم الأصلية لعلمهم ينتهزون الفرصة للحصول على مسكن مع المنكوبين؟ كيف نتعامل قانونا مع من تهدم مسكنه وهو يملك قطعة أرض وقد استفاد سابقا من إعانة؟ كيف يمكن اعتماد أسس توزيع الإعانات على أصحاب المساكن المتضررة؟ كيف يمكن تقنين ما يساعد على بناء المدن والأحياء الجديدة في المناطق التي ضربتها الكارثة؟ قد تفرض علينا أحيانا التضحية ببعض البناءات التي لم تتضرر لكونها تشوه منظرا ما.

البلدان الديمقراطية. أليس مبعث هذا التأخر الخوف من هذه المؤسسة التشريعية التي ما تزال...

الرئيس: أشكر السيد بن يوسف زواني، وأحيل الكلمة إلى السيد مجاهد لخضاري.

السيد مجاهد لخضاري: شكرًا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،
السيد رئيس الحكومة وأعضاؤها،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكرام،
تحية طيبة. وبعد،

السيد الرئيس، إنها المرة الثانية في عهد البرلمان التعددي التي يعرض فيها على مجلسنا بيان السياسة العامة للحكومة في ظروف متميزة تعيشها البلاد.

إنها وقفة للتقييم وأخرى للتقويم، وتتمحور مداخلتني، سيدي الرئيس حول المواضيع الآتية:

- مسار الحوار الوطني.
- الوفاق الوطني ومسعى الرحمة.
- مسار التقويم الوطني واستكمال بناء الصرح المؤسساتي.
- أول حكومة إئتلافية تعددية في البلاد.
- مسعى الوثام المدني ودعم بناء دولة الحق والقانون.
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

هذه بعض المحطات أو لنقل بعض الكلمات " المفاتيح " التي طبعت مسار بلادنا خلال العقد الأخير.

إنه مسار الجزائر، سيدي الرئيس، ومكاسب الدولة الجزائرية قد تحققت في ظل التعددية الحزبية والديمقراطية، وإنها ثقافة الدولة.

نزيه، ذلك أن أمل الشعب تبخر في التغيير بواسطة الفعل الانتخابي والنضال السياسي، وركن إلى اليأس والقنوط وطلق السياسة والسياسيين والانتخابات والمترشحين، ورجع إلى سالف عهده لا يبالي بمن اعتلى السلطة أو نزل، لأنه اقتنع بأن كل ذلك يتم خارج إرادته بل ضدها. وبذلك تكون روح مواطنته قد حطمت. فإلى متى تبقى الديمقراطية في بلادنا على ما هي عليه اليوم؟ وإلى متى يبقى التغني بما حققناه من مكاسب في هذا الجانب؟ وإلى متى تبقى نتائج الانتخابات في يد فئة من الرجال يقررونها على حساب ضمائرهم وتاريخهم وسمعتهم؟ ما نشيد به هو حقيقة الديمقراطية التي يتحمل كل حزب فيها مسؤوليته كاملة أمام الله سبحانه وتعالى وأمام الشعب والوطن والتاريخ.

سيدي الرئيس، إن لم تكونوا لحياد الإدارة فمن يكون بعد أن كنتم واحدا من هذا المجلس الموقر ولطالما ناديتم بذلك وأنتم اليوم على رأس هذه الإدارة؟ سيدي الرئيس، إن لم تكونوا سيفًا قاطعًا لكل من يصادر أصوات الشعب فمن يكون بعد أن كنتم ضحية له من قبل؟ وإن لم تمكنوا السادة النواب من واجب الرقابة على جميع المستويات فمن يكون؟

سيدي الرئيس، إن تنشيط الأمل ودفق فاعليته يقتضي إعادة النظر في عملية أخذ القرار بهدف تقصير الأجل وتعجيل الوتيرة، إذ لم يعد في مقدرة المواطن الصبر والتحمل، فهو ينتظر منكم الإجراءات الجريئة والشجاعة التي تحسن وتحرك سير الإدارة والمصالح العامة واستئصال آفة الرشوة. وبهذه المناسبة أتساءل عن مصير مشروع تعديل الصفقات العمومية الذي وعدتم به.

سيدي الرئيس، إنه منذ بداية عهدتنا البرلمانية ونحن نسمع عن قانوني البلدية والولاية، مع العلم أن هذين القانونين موجودان ولا يحتاجان إلا لبعض التعديلات و"الرتوشات". وأعتقد أنه قد أخذ حقه من التشاور الواسع في مستوى القاعدة، في الوقت الذي أثبت القانون الغربي للبلدية والولاية نجاحه واستقراره في كثير من

وتحدياتها المتمثلة في استقرار البلاد وبعث التنمية المستدامة.

ونشهد، سيدي الرئيس، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي مفارقة قد أشرت إليها في مداخلاتي السابقة والمتمثلة في الوضع المتناقض الذي تولد عن يسر وفسحة في الحالة المالية واستقرار في الاقتصاد الكلي مع صعوبة في تحقيق الإقلاع الاقتصادي والإستجابة للمطالب الاجتماعية في ميادين التشغيل والصحة والسكن والتدريس وغيرها.

وفي هذا الإطار، نحیی في التجمع الوطني الديمقراطي البرنامج الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي باشرته البلاد ونسعى الى إنجاحه والدعوة إلى ضرورة استغلال الإمكانيات الوطنية المتاحة قصد تجسيده على أساس العدل والتضامن الاجتماعي وفي شفافية تخلو من كل التلاعبات والمناورات والمحاباة وغيرها من الممارسات السياسية التي فتكت بالثقة التي أشرت إليها سابقا.

وفي سياق الحديث عن الإصلاحات، سيدي الرئيس، تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد نجحت في استعادة التوازنات الكبرى وتحقيق الإستقرار المالي وتعزيز آليات اقتصاد السوق بفضل إصلاح سياسات الاقتصاد الكلي والتعديلات الهيكلية التي شرع فيها منذ 1994. وكلنا يعلم، سيدي الرئيس، ما لاستقرار الاقتصاد الكلي من أهمية بالغة في بعث النمو.

سيدي الرئيس، إن تعبئة احتياطياتنا الإنتاجية وتشجيع الاستثمار المنتج المولد للثروة...

الرئيس: أشكر السيد لخضاري مجاهد، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد جهيد يونسى.

السيد محمد جهيد يونسى: شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. وبعد،

إن ثقافة الدولة، سيدي الرئيس، تقتضي التواصل وتثمين كل الجهود المخلصة، كما تتعارض وثقافة الهيمنة والتحطيم، ومن مصلحة الجزائر، سيدي الرئيس، أن تركز في يومياتنا ثقافة الدولة، ومن مصلحة الجزائر أن تتظافر جهود كل المخلصين من هذه الأمة للنهوض بها لتتبوء مكانتها اللائقة في محفل الدول.

نحن ندعم في التجمع الوطني الديمقراطي مسعى التقويم الوطني ونشمن المكاسب التي تتحقق بفضل يقظة وتضحيات الشعب الجزائري ووقوف مختلف مؤسسات البلاد إلى جانبه ووراء كل الجهود الوطنية المخلصة التي تصدت لكل المناورات والمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار الوطن.

ويقدر التجمع الوطني الديمقراطي بتبصر الأضرار الجسيمة التي تعرض لها الشعب الجزائري في عمق كرامته الوطنية وشرفه، ويعاهده بأنه سيظل وفيا للمبادئ التي يؤمن بها والتي تأسس من أجلها للمضي قدما في مسعى التقويم الوطني على مختلف الأصعدة والعمل دوما إلى جانب كل القوى المخلصة لهذا الوطن في سبيل مجده ورفي وازدهار شعبه الأبي.

سيدي الرئيس،

إننا نادينا أكثر من مرة من هذا المنبر كل القوى والأطراف الفاعلة في المجتمع للعمل على تكريس ثقافة الدولة والتواصل وثقافة التعايش التي تقتضي قبول الرأي والرأي الآخر من خلال الممارسات والمحافظة على الإستقرار المؤسساتي للبلاد وعلى المكاسب الديمقراطية.

إن الشعب الجزائري يتقدم بخطى ثابتة رغم الآلام والمحن، وهو يتطلع رغم المتاعب بأمل وبهمة وتبصر لآفاق أفسح وأرحب في جو من الثقة لا بد من بنائها بين المواطن ومسيري شؤونه، ثقافة تبنى على المثل العليا وتحمل في طياتها روح الإصلاح وتستوقف كل القوى الصادقة المدركة لماهية التعبئة لكسب رهانات الساعة

والذي حدد معالم الدولة الجزائرية في بيان أول نوفمبر والقاضي بإقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة في إطار المبادئ الإسلامية.

لقد تم التخلي بل التعدي على أهم مقومات هذه الدولة فلم يحترم ومن الوهلة الأولى الطابع الديمقراطي للدولة، بل وقع الإعتداء على الشرعية وتمت مصادرة الإرادة الشعبية فغابت بذلك دولة القانون، مما أدخل البلاد في دوامة صراع دائم للإستيلاء على الحكم بطرق غير ديمقراطية، الشيء الذي كرس المنطق الانقلابي وحكم الأنا.

كما لم يتم احترام البعد الاجتماعي للدولة ولم يتحقق العدل في توزيع الثروة، بل بالعكس لقد سخرت سلطة الحكم لاستئثار الحاكم بالثروة، وكان نصيب الشعب من كل ذلك شعارات جوفاء لا تسمن ولا تغني من جوع، في حين أن الواقع يثبت في كل مرة خلاف ما يزعمون. فالوضع الاجتماعي للفئات المحرومة والمحدودة الدخل في ترد مستمر، والطبقة المتوسطة آخذة في التقلص وهي الآن على وشك الإنقراض وكأن المستقبل المحتوم على الجزائريين أن يعيشوا ثنائية الشراء الفاحش والفقير المدقع.

إننا نعتقد في حركة الإصلاح الوطني أن مقياس نجاح أية سياسة أو نظام حكم، إنما يكون بمدى قدرته على احترام وحمايتها الحقوق والحريات بكل تفرعاتها، وإقامة العدل وتحقيقه لتنمية اقتصادية قوية، وكذا تحقيقه لرفاهية المواطن الذي يبقى، في نظرنا، مدار وهدف كل السياسات والتشريعات.

دعونا نبدأ بالحقوق والحريات، أين وصلت في بلادنا؟ كيف لنا أن نتحدث عن الحقوق والحريات في وقت أصبح التزوير هو سيد الموقف وأصبح وصمة على طلعة جل المؤسسات الدستورية؟

كيف لنا أن نتحدث عن الحقوق والحريات والشعب شاهد

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

أيها الزملاء، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، من الواجب علينا أن نتقدم بتعازينا الخالصة للعائلات التي فقدت بعضا من ذويها إثر الفاجعة التي ألمت بشعبنا في العاشر من نوفمبر، كما نعبر عن عميق فخرنا واعتزازنا للوثبة الشجاعة لشبابنا خلال هذه النازلة.

وفيما يخص مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة أبادي ملاحظتين أوليتين:

الملاحظة الأولى: إن بيان السياسة العامة هو في الحقيقة عرض لحصيلة ما أنجزته الحكومة خلال سنة كاملة، أما الرؤى المستقبلية التي تنوي الحكومة الأخذ بها فهي من طبيعة البرنامج الحكومي الذي سبق وأن تمت مناقشته من قبل هذا المجلس، فلا مجال، إذن، لئن يتحول عرض بيان السياسة العامة إلى برنامج حكومي ثان قد يغطي حقيقة الحصيلة.

الملاحظة الثانية: إن هذه المناسبة تقتضي منا مناقشة الوضع السياسي العام الذي هو في الحقيقة أكبر من أن ينحصر في جزئية مناقشة عمل حكومي ما، فالأمر يتعدى هذا بكثير وهو يتعلق بمناقشة حالة مرضية يعيشها الوطن برمته، والتي ينبغي لنا تشخيص أسبابها ومسبباتها وضرورة تبني السياسات اللازمة حيالها.

إن الجزائر تعيش وضعا متأزما في جل المجالات حتى لأقول في جميعها، وحتى لا يضعف الأمل في النفوس إذ أن هذا الوضع إنما هو، في اعتقادنا، في حركة الإصلاح الوطني نتيجة حتمية لسياسات خاطئة مورست على الشعب منذ أبعد العقود. ويمكن أن نلخصها فيما يأتي:

أولا: الإنحراف الواضح عن المشروع الذي سطره الشهداء

المحروقات تشكل حوالي 97٪ على أقل تقدير من مجموع صادراتنا؟

كيف لنا أن ندعي تحقيق اقتصاد متين ونحن مازلنا نعيش تحت وطأة مديونية استنزفت ومازالت تستنزف قدراتنا الوطنية نتيجة سياسة اقتراض رهنت البلاد والعباد؟

كيف يمكن لنا أن ندعي تحقيق اقتصاد متين والتهرب الجبائي قدر من طرف بعض المؤسسات الدولية بحوالي 700 مليار دج أو ما يقارب 75٪ من متوسط ميزانية الدولة الجزائرية؟

أما حال المواطن ورفاهيته، فالظاهر أنه يحتل المركز الأخير ضمن اهتمامات الحكم، فالبطالة ضاربة أطنابها وهي في تزايد مستمر وأقل التقديرات تجعلها تفوق 30٪، كيف ذلك؟

كما أن القدرة الشرائية للمواطن في تدهور متواصل ولا أدل على ذلك...

الرئيس: أشكر السيد محمد جهيد يونس، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم الحاج قويدر.

السيد بلقاسم الحاج قويدر: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

الحضور الكرام، سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إنني سعيد أن أقف من هذا المنبر لإبداء رأيي في الحصيلة السنوية التي تفضلتم بها السيد الرئيس مانحا لنا فرصة الاطلاع عليها ومناقشتها طبقا للدستور.

على مصادرة إرادته دون معاقبة من قام بهذا الإجرام في حقه؟

كيف لنا أن نتحدث عن الحقوق والحريات وقد أزهدت مئات الآلاف من الأرواح وما تزال، وآلاف من المفقودين لم تعط لحد الآن إجابات شافية لعائلاتهم؟

كيف لنا أن نتحدث عن الحقوق والحريات والآلاف من عائلات المفصولين عن عملهم بسبب آرائهم السياسية والنقابية تعاني الفاقة والتهميش والحرمان؟

كيف لنا أن نتحدث، أيها السادة، عن الحقوق والحريات ونحن نعيش الأحادية والاحتكار والحصار على الفعل السياسي والإعلامي والنقابي والخيري؟

خلاصة، كيف لنا أن نتحدث عن الحقوق والحريات ونحن نعيش حياة سياسية ومؤسسية خارج القانون والدستور.

"إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها"، "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل"، "إن الله نعم ما يعظكم به".

أما الحديث عن إقامة العدل فحدث ولا حرج، فالقضاء الذي يفترض أن يكون القوي أمامه ضعيف حتى يؤخذ الحق منه ويكون الضعيف أمامه قويا حتى يؤخذ الحق له لا يكاد المواطن يلمس له أثرا محسوسا في واقعة المعيش، بل إن القضاء ما يزال تحت رحمة ورهبة سلطان النفوذ فلا يمكنه والحال هكذا إحقاق حق أو إبطال باطل.

كما يمكننا أن ندعي تحقيق تنمية اقتصادية متينة وكل المؤشرات آخذة في الانشغال في توجهاتنا العامة، وذلك بشهادة أهم المؤسسات الحالية الدولية المهمة بالشأن الجزائري (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي (W.D.I).

كيف لنا أن ندعي تحقيق اقتصاد متين وصادراتنا من

سياسة تنويع منتوجاتنا وتشجيع الصادرات خارج المحروقات حتى لا يبقى بلدنا مرهونا بسعر البترول.

السيد الرئيس، أشرتم في مداخلتكم إلى تمركز السكان في مساحات مسقية، وأفهم من ذلك شمال البلاد، ألم يحن الوقت للتفكير بجدية في إعمار الهضاب العليا والجنوب الشاسع وإنشاء مدن حديثة فيها واعتماد صيغة التحفيز التلقائي المباشر لكل من أراد الإستقرار والاستثمار؟! علما أن جل دول العالم لديها عواصم سياسية وأخرى اقتصادية مع انتشار سكانها عبرها بصفة متوازنة.

إذا كانت الدولة قد قامت بجهود معتبرة لبناء السكنات فذلك لم يكلل بالنتائج المرجوة، لأن الخلل يكمن في عدم توزيع هذه المساكن الجاهزة والشاغرة والتي تقدر بالآلاف عبر نقاط عديدة من الوطن وأحيانا أخرى في التوزيع غير العقلاني وغير العادل، مما ساهم في إحباط معنويات المواطنين الذين هم في حاجة ماسة إلى هذه السكنات خاصة أصحاب الدخل الضعيف والمتوسط.

فكم شاب متزوج يحلم باكتساب شقة تأويه إلى حين؟ وكم شاب أعزب أو شابة يحلمان ببناء أسرة لم يتحقق بعد حلمهما؟

إنه ورغم الجهد المذكور والمبذول في هذا المجال فهو غير كاف بالنظر إلى كثرة الطلب. لذلك، أتمن صيغة البيع بالإيجار الجديدة التي انتهجتها الحكومة، وأتمنى أن يخفف برنامج 55 ألف وحدة سكنية المقرر إنجازها هذه السنة والسنة الموالية، إن شاء الله، عن المحتاجين الفعليين. وأذكر في هذا المضمار ضرورة مراعاة خصوصية العائلة الجزائرية في نمط السكن.

كما يجب منح الفرصة للمواطن وتشجيعه على الاستفادة في إطار المساعدات الممنوحة له من أجل المشاركة في بناء مسكنه حسب الإجراءات السارية المفعول، مع تشديد الرقابة والمتابعة المستمرة. علما أن مناطق كثيرة من

ولا أخفي عليكم، سيدي، أنني سجلت بنوع من الارتياح والاطمئنان تفاؤلي بالوثبة النوعية والتطور الملحوظ والتحولات التي عرفتها البلاد في شتى مجالات الحياة اليومية للمواطن مواصلين الجهود التي تم انطلاقتها منذ سنوات خلت رغم الصعوبات المتعددة الأوجه التي تعيق تجسيد البرامج التنموية. فإذا كانت سياسة الإنعاش الاقتصادي قد بدأت ملامحها تعكس الوجه الحقيقي وتعطي نتائج مقبولة عموما، فإن ذلك يعود إلى المتابعة اليومية المكثفة للإطارات النزبهة سواء في المستوى الولائي أو غيره ووقوفهم إلى جانب المنتخبين المحليين، أو بفضل التقييم الميداني المكثف من الوصاية.

إن المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودعمه اللذان تفضلتم، السيد الرئيس، بتنصيبها، نرجوهما أداة فعالة لدعم الاستثمار وتطويره ووضع سياسة تحفيزية ترفع العراقيل البيروقراطية التي تقف عائقا، والتخفيف من الأعباء كالتحفيز في المناطق النائية خاصة حتى يساهم جديا في التنمية وإحداث مناصب الشغل مع التركيز على التوزيع العادل للاستثمار، وتشجيع الصناعات التحويلية وتوسيعها وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والكل متفق على أن إمكانات البلاد تسمح بذلك إذا ما توفرت الإرادة الحسنة لاستغلالها بطريقة أكثر جدية وعقلانية.

وأحيي الخطوة المباركة المتمثلة في الشراكة مع الشركة القابضة الهندية (L. N. M) التي أصبحت عملية فعلية قد تساعد على إدخال تقنيات حديثة لتطوير الإنتاج والمحافظة على مناصب شغل عددها 12000 منصب عمل مباشر و 40000 منصب عمل غير مباشر، وهذا أمر أتمنه.

كما أتمنى الخوض في هذا المسعى وتشجيع الشراكة الأجنبية حتى تتمكن من رفع التحدي وامتصاص البطالة المتفشية والحفاظ على المناصب الموجودة.

ومن هذا المنطلق، يجب تكاتف الجهود من أجل انتهاز

جميع أنواع الرياضة، وما النتائج المحققة سابقا خارج كرة القدم إلا ترجمة للمؤهلات الحقيقية إذا ما تم التكفل بها بجهد.

وفي الأخير، لايسعني إلا أن أترحم على ضحايا الفيضانات التي ضربت بعض المناطق من ولايات الوطن وخاصة بعض الأحياء في العاصمة، وأحيي الجهد الذي بذله الجيش الوطني الشعبي والحماية المدنية...

الرئيس: أشكر السيد الحاج قويدر بلقاسم، وأحيل الكلمة إلى السيد خليل مسعودي.

السيد خليل مسعودي: شكرا سيدي الرئيس.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء الأفاضل،
زميلاتي، زملائي النواب،
الحضور الكرام،
السلام عليكم.

سيدي الرئيس،
لاشك، أن مخاطبة الناس بلغة الصراحة خاصة عندما يكون المتحدث شخصا مسؤولا وقوله مسؤول والمؤمن أن لكل الحق في آرائه ولكن ليس له الحق في أرقامه، فكانت مداخلة السيد رئيس الحكومة مشبعة بالأرقام والإحصائيات والدلائل، ورغم كل هذا تبقى الشكوك تراود الناس لأننا في بلد الجميع فيه حكاما ومحكومين نشك ونشكك، ذلك لأن لغة القانون غائبة حيننا ومغيبية أحيانا وما اعتماد التغيير الذي يريده الجميع وله أسباب معروفة ومحقة ليس أقلها حال الفساد والرشوة والضبائية في المعاملات التي سادت الإدارة منذ سنوات. إن التغيير المنشود الذي بدأت تظهر بوادره للعيان كاتخاذ الحكم الراشد أسلوبا في التسيير والحوار منهجا في المعاملة مع المجتمع المدني والشركاء الاجتماعيين، وإضفاء كامل الشفافية والعلنية في إبرام الصفقات التجارية العمومية واختيار المقاولين المؤهلين، وكذا

ولايات الجنوب خاصة ولاية غرداية باستطاعة الحكومة أن تقضي بها على أزمة السكن، لأن المواطن في هذه المنطقة يعتمد على نفسه في بناء مسكنه منذ نشأته إذا ما وفرت له المساعدات اللازمة، كما يمكن توسيعها إلى من هم في حاجة فعلية إليها.

وبخصوص التعليم العالي، أؤمن الجهد المبذول من أجل تحسين نوعية التعليم العالي وتوسيع طاقات الإستقبال للأعداد الهائلة من الطلبة والتكفل بهم، إلا أن الضغط المتزايد الذي تعرفه جامعاتنا من سنة إلى أخرى يتطلب إعادة النظر في الخريطة الجامعية لإعطاء فرص أكثر للطلبة في باقي مناطق الوطن. ولذلك، فإن فتح مركز جامعي بولاية غرداية بات أكثر من ضروري ليساهم في رفع نسبة التعليم خاصة وأن الولاية تمتاز بطابعها الثقافي والتاريخي، وأن إمكانياتها من التأطير تسمح لها بتأطير مواطني الولاية باعتبارها تتوفر على إدارات كفاءة في جميع الإختصاصات، كما أنه بإمكان هذا المركز الجامعي أنه يشمل بعض التخصصات غير الموجودة في باقي جامعات الناحية.

وعن البيئة، أنوه بجهود الحكومة المبذولة في مجال البيئة وبوضعها نصوصا قانونية لهذا القطاع الهام باعتباره مجالا هاما في مسعى الحكومة. واعتبارا لذلك، يجب العمل بأكثر صرامة على إنشاء مساحات خضراء في مدننا خاصة تلك التي تفتقر إلى الغابات، والحد من ظاهرة التصحر وتصادد المياه والأمراض الناجمة عن عدم التصريف الصحي للمياه القذرة.

فيما يخص الشباب والرياضة، رغم الجهد المبذول في هذا المجال، يبقى دون تحقيق الأهداف المرجوة وأرجو من الحكومة توجيه عناية خاصة للشباب المحروم وغير المتكفل به اجتماعيا في كثير من الأحيان.

وفي المجال الرياضي ما تزال أنديتنا تعاني الكثير من المشاكل والنقائص، خاصة في الجنوب الشاسع وذلك من أجل تغطية احتياجات العدد الهائل من الشباب لممارسة

سيدي الرئيس،
لا يمكننا أن نتكلم عن التضامن الوطني الذي هو واجب دون الإشارة إلى شريحة المواطنين التي تنتظر تعويضات الخسائر التي سببها لها الإرهاب المكيد منذ سنوات، والكل يعرف أنها كانت مصدر رزقها وعيشها، والمثال على ذلك أن أكثر من 440 ملفا في ولاية المدية ينتظر التسوية منذ سنوات.

سيدي الرئيس،
ينبغي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي سخرت له أموالا طائلة أن يساعد كل إنسان على ضمان كرامته، فأمال سكان بلديات مغراوة وعين قصير ومزغنة والرابعة وسيدي الربيع بولاية المدية كبيرة للتخفيف من وطأة وضغط البطالة والعيش الصعب وفك العزلة، وكذا دوائر سكان قصر البحاري وعين بوسيف والعمارية وشلالة العداورة ينتظرون تزويدهم بالغاز الطبيعي.

سيدي الرئيس،
إن السلم والوثام من مدرسة الاعتدال التي لاتأوي إليها إلا من آمن بالحوار والتسامح والتنازل والإنصاف والتعايش ولم الشمل والتآخي والتآلف وكرسها.

سيدي الرئيس،
نحن ننبذ في حزب جبهة التحرير الوطني مدرسة التطرف والإنفصال ونبارك مدرسة الاعتدال والوحدة، هذه المدرسة التي نتبناها كما يتبناها كل الجزائريين المخلصين، فمدرسة الاعتدال هي التي تبني الجماعة الوطنية، إذ الشواذ لا يقاس عليهم ولا يخلو مجتمع من الشواذ.

ولدينا أمل كبير فيكم يا سيادة رئيس الحكومة لإقامة مجتمع يقوم على التوازن والتعددية في الخيارات وبيع للمواطن أن يحل التناقض بين العقل والجمود وبين الأصالة والمعاصرة وبين القيم والمصالح وبين الحرية والدعوة إلى الشمولية الجديدة.

إن سبيلنا إلى تحقيق هذا الحلم الكبير هو وثام شامل وأمن في كل ربع بلادي وعدل صارم وجهد شاق.

الاحتفاظ بل الدفاع على مناصب الشغل عند إبرام عقود الشراكة، ومثال ذلك العقد المبرم مع شركة "إسباد" و"ألفاسيد" عكس ما كانت تقوم به الحكومات السابقة.

هذا هو التغيير الذي نادى به المواطن، تغيير يطبق فيه القانون بحذافيره فيصون الأموال العمومية ويحافظ على كرامته.

- الإلتزام والوفاء بالوعود، لقد لمس منكوبي الفيضانات الأخيرة وسكان الأحياء القصديرية وضحايا البؤس والحرمان في خشلة وقسنطينة هذا الصدق عند إعادة إسكانهم أسابيع بل أيام فقط بعد معاينتكم ظروف معيشتهم القاسية وعند الوفاء بوعود تسديد الأجور المتأخرة لمجموع أكثر من 40.000 عامل لم يتقاضوا أجورهم منذ سنوات عديدة.

- إدخال لغة ومحاور جديدة في البرنامج كالمحافظة على البيئة ومحاربة الإجرام البيئي بترسانة من القوانين، وكذا ترشيد وتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ومنها بحث الكثير من المشاريع المجمدة منذ سنوات كالمدينة الجديدة في بوقزول، وأملنا ألا يجمد مرة أخرى هذا المشروع.

- أما على صعيد الأمن الغذائي، فإن إقامة وزارة خاصة بالصيد البحري وتربية المائيات والعمل الجبار الذي أنجزته المتمثل في إعادة هيكلة هذا القطاع وإعادة الأمل إلى الصيادين يستحق كل التقدير والمعونة.

- وفي مجال الفلاحة، فإن المخطط الوطني للفلاحة وعلى الرغم من أنه لم يمر عليه إلا عام فقد استبشر الفلاحون خيرا، حيث تمت بهذا الدعم تهيئة آلاف الهكتارات وشجرت مساحات كبيرة وحفرت مئات الآبار.

- تكريس التوجه الاجتماعي والتضامن الوطني، وهذا بتخصيص منحة التمدريس والتكفل بالإحتياجات اليومية للتلميذ من إطعام ونقل مدرسي، حتى وإن كان هذا المسعى في بداية مشواره ويستلزم المشاركة ليشمل كل التلاميذ المحتاجين.

وليس لنا في التجمع الوطني الديمقراطي عبقرية رجال جبال "الكاربات" ولا رفض الأفكار كما كان يقول الرومانيون، لكننا نتخوف كأحزاب لديهم عبقرية رجال جرجرة والصومام. إن الأمور في البلاد غير حسنة وأحداث منطقة القبائل تثبت ذلك.

وإننا في التجمع الوطني الديمقراطي مع الحوار ومع اللغة الأمازيغية وضد العنف والفضول.

وإليك بعض الإقتراحات والملاحظات:

الأخ وزير الداخلية، بودنا أن تذكرنا ما يقال عن الجهوية التي درست وطبقت من طرف وزير التجمع السيد شريف رحمانى الذي كان محافظ الجزائر الكبرى.

كما نود تذكير الأخ وزير الفلاحة بمسح ديون الفلاحين، هذا القرار الذي اتخذته حكومة التجمع الوطني الديمقراطي. نذكره فقط ونرجو من السيد رئيس الجمهورية حل الأحزاب المتطرفة التي تقبل إدراج إدارات الحزب المحل في قوائمها.

كما نقول للسيد وزير الصحة أنه نظرا إلى نقص الإمكانيات يمكنه أن يطلب من السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية توسيع المقابر، ولو كنا بطالين فمقابل تأشيرة إلى أستراليا أو لبابوازي أوغينيا الجديدة سأترك لكم كل الثوابت. ولو كنت وزيرا للتجارة سأضع شركة ذات أسهم لتسيير المنطقة الحرة لبلارة تتكون من غرف تجارية وصناعية.

وفيما يخص المالية لم نفهم، هل يصعب على البلاد شراء 20 هيليكوبتر لمنع دخول المخدرات والسلاح ومكافحة الإرهاب و"الترابندو" على الحدود؟ هل هي غير قادرة؟

غريب ألا تملك الجمارك إمكانيات لحماية هذا الوطن. أما بالنسبة إلى السياسة الخارجية فنريد أن تجيبونا، سيدي رئيس الحكومة، هل تم إقتراح قانون في تركيا

وأقول في الأخير، لمستقبل لأحد في هذا البلد حاكما كان أو محكوما إلا بقيام دولة الحق والقانون القوية والمؤسسات الحرة في ظل نظام ديمقراطي حقيقي، أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد خليل مسعودي، وأحيل الكلمة إلى السيد رشيد جزار.

السيد رشيد جزار: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

بعد عرض بيان السياسة العامة لحكومة السيد علي بن فليس، نحن نقدر في التجمع الوطني الديمقراطي العمل الجبار وجهود الحكومة، ونحمد الله على عدم وجود بث مباشر اليوم لأنه إذا كان هناك بث مباشرا فلا أظن أن المواطنين سيصدقون ما نقوله عن أن كل شيء يسير على ما يرام.

سيدي الرئيس،

إن نفوس المواطنين محطمة وعندما نخرج إلى الشارع نشعر وكأن كل شيء وضع لكي يتعب المواطن، وأصبح العيش عقابا في بلادنا. وأنا لا أقول كل شيء يسير على ما يرام وإنما أقول لا شيء يسير على ما يرام ولا يعود السبب في ذلك إلى حكومة أخونا الكبير، كما يقال، فنحن لانرجع في التجمع الوطني الديمقراطي أسباب الكارثة إلى حكومة أخونا الكبير ونفعل ما فعله أبناء عمنا في منتصف شعبان 1419 الموافق لبداية ديسمبر 1998 أثناء تقديم حصيلة حكومة التجمع الوطني الديمقراطي، إذ خرج أبناء عمنا من القاعة، لكننا نقول لا شيء يسير على ما يرام ولو أن أحداث 11 سبتمبر كرسست قول سؤال من يقتل؟ وقربت من التجمع الوطني الديمقراطي أحزابا كانت تندد بالعنف مهما كان مصدره، كذلك نقول لا شيء يسير على ما يرام وأحداث 10 نوفمبر تثبت ذلك، وكان سببها الأمطار وتعمير منتخبى الحزب المحل وسوء التنظيم لدى مؤسسات الدولة.

برنامج تم إعداده مدة 3 سنوات، وإذ أشيد وأثنى الجهود التي بذلتها الحكومة التي مر على تشكيلها أكثر من سنة، حيث قدمت حينها برنامجا غنيا بالإنجازات المستقبلية وتم تجسيد البعض منها على أرض الواقع من خلال قانون المالية وقوانين أخرى خاصة ما جاء في برنامج الإنعاش الاقتصادي، إلا أن التغيرات العالمية الحالية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وما حدث يوم 10 نوفمبر جراء الكارثة التي أصابت الجزائر العاصمة وبعض ولايات الوطن والتي أثرت بدورها على برنامج الحكومة وعلى حسن سير وتيرة الإنعاش الاقتصادي بالرغم مما يعاب عليه من توزيع غير عادل بين الولايات.

سيدي الرئيس،

إن هذه المؤشرات المتمثلة في تراجع سعر المحروقات وتغيير الوضع الدولي وما حصل نتيجة الكارثة الطبيعية، يحتم على الحكومة مراجعة برنامجها لتدارك النقائص ومعالجة ما يمكن معالجته حسب الظروف والمستجدات والمتغيرات الآتية، وبعد هذه الملاحظات التي أشرت إليها سأتطرق إلى النقاط الآتية:

1 - دعم دولة القانون، فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، فرغم التوصيات والنتائج الهامة التي توصلت إليها، إلا أنه يلاحظ أن دعم القدرات البشرية والتنظيمية للعدالة لم يصل بعد إلى المستوى المنتظر.

أما عن تحسين المرفق العام وإصلاح العدالة وإعادة الاعتبار للجماعات المحلية، فإن الوضع يقتضي تحسين أداءات الإدارة العمومية ومراقبتها وعصرنتها وترشيدها للقضاء على استمرار الرداءة في الأداء كما يستوجب الحال إعادة الاعتبار للجماعات المحلية، وذلك بالإسراع في مراجعة قانوني البلدية والولاية نظرا إلى الفورية المذكورة في البرنامج، وتحسين الإمكانيات المالية للبلديات باتخاذ تدابير مالية وإنشاء منظومة مالية محلية وتطوير الآليات وفق منظور يكرس فعلا سيادة الشعب وضرورة احترامه والرجوع إليه وضرورة مشاركته في التكفل بالقضايا المحلية.

للإعتراف بالجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر وتدخلت الجزائر من أجل تجميده؟

أما فيما يخص قطاع العدالة فنود أن تلغى عقوبة الإعدام لكي نتمكن من استلام الإرهابيين الموجودين بالخارج والذين لم يسلموا إلينا بسبب هذه العقوبة، والسلام عليكم.

الرئيس: أشكر السيد رشيد جزار، وبما أن السيد مخلوف بن يمينة تقدم بتدخل مكتوب سيمكن منه السيد رئيس الحكومة ليرد عليه في حينه، فأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد الله سعود.

السيد عبد الله سعود: شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء والطاقم المرافق لهم،

السادة النواب،

السادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ها نحن نناقش ثاني حصيلة حكومية تقدم في تاريخ أول عهدة تعددية للمجلس الشعبي الوطني، إن هذه الحكومة التي قدمت حصيلتها هي رابع حكومة تمر علينا وقد رافق عملها ظرف مريح وفر لها من الإمكانيات ما يمكنها من تحقيق إنماء أكثر وراحة مالية لم تشهدها البلاد سابقا على الرغم من التراجع الملحوظ في الأيام الأخيرة لسعر المحروقات، الشيء الذي يجعل هذا البرنامج يتأثر بهذا الوضع خاصة وأن قانون المالية لسنة 2002 قد تم وضعه على أساس سعر مرجعي يعادل 22 دولار للبرميل.

سيدي الرئيس،

إن الحصيلة التي قدمتها الحكومة هي نتاج سنة من

المالية، ورغم ذلك يجدر بي التنبيه إلى ما يأتي:
- ظهور ظاهرة التصحر وزحف الرمال الذي تعانيه الولاية.

- تراجع الفلاحة بشكل واسع وملحوس خاصة زراعة الحبوب نتيجة سنوات الجفاف.

- تردي الوضع الاقتصادي وأثره السيء على الحياة الاجتماعية، مما أدى إلى تفشي البطالة بشكل كبير وانتشار الفقر وما إنجر عنه من آفات مختلفة لدى الشباب والفئات المحرومة.

ويتعين لعلاج هذه الوضعيات تشجيع الاستثمار خاصة في المجال الفلاحي بإنشاء مؤسسات مصغرة والاعتماد على تربية المواشي والعمل على توفير مياه الآبار وإنشاء السدود والحواجز المائية، وتطوير وتنمية الشريط الحدودي عبر الولاية وتشجيع السكان على البقاء بهذه المناطق، وذلك بوضع تحفيزات ترغبهم في ذلك وتجعلهم يساهمون في تنمية المنطقة وأتمنى، سيدي رئيس الحكومة، ...

الرئيس: أشكر السيد عبد الله سعود، وأحيل الكلمة إلى السيد خالفة مبارك.

السيد مبارك خالفة : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الموقر،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السادة الوزراء،
زملائي أعضاء المجلس،

إذا كان لكل زوجة حرة مهرها فمهر الجزائر مليون ونصف مليون من دماء الشهداء، وتشاء الأقدار أن تتساوى دماؤهم بسنين كفاحهم بمعادلة لا الفرابي ولا سقراط ولا أفلاطون كانوا قادرين على مزجها لأنها من معجزات ثورة وبلد اسمه الجزائر. الجزائر التي كانت ومازالت وستبقى أمانة في أعناق الرجال والويل ثم الويل لمن خان الأمانة أو تاجر بها.

2- دعم التنمية الاقتصادية، هناك مساعي جادة للتحضير لانضمام الجزائر إلى التنظيمات الإقليمية والجهوية والدولية، إلا أنه من المستحسن مراعاة الاعتبارات الاقتصادية وقدرة الجزائر على مسايرة هذه المنظمات وعدم الإرتداء في أحضانها دون التريث والتروي من أجل الإندماج في الاقتصاد الشامل، كما تستوجب ترقية الاستثمار بمراجعة القانون بمرونة تدفع المؤسسات إلى التنافس، وذلك بالإسراع في إصلاح القطاع المصرفي والمالي الذي مايزال يسير ببطء.

أما عن الأمن الغذائي والمتمثل أساسا في الجهود المبذولة في مجالي الفلاحة والصيد، فإن التخوف يبقى قائما من أن تذهب هذه الجهود سدى دون تصور لمنظومة اقتصادية شاملة تضمن دورة الإنتاج والإستغلال والتحويل والتجارة والتوزيع والفصل في موضوع العقار الفلاحي.

3 - التنمية البشرية والخدماتية، إن الخدمات الاجتماعية العمومية المتمثلة في التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي، تقتضي النظر في مشاكل الأساتذة خاصة المتعاقدين منهم وكذا إيجاد حل لقانون الأستاذ وتسيير الخدمات الجامعية.

أما عن الخدمات الصحية، فإن تسيير المستشفيات وغياب منظومة صحية وطنية كان له الأثر الكبير في تدني الخدمات بهذا القطاع.

وفيما يخص الحماية الاجتماعية، فإنه يتعين دعم التشغيل الذي مايزال ضعيفا وتنقصه النظرة الاقتصادية التنموية أحيانا، مما يستلزم إعادة النظر في صلاحيات وكالة التشغيل ومفتشية العمل والإسراع في إنشاء منظومة الحماية الاجتماعية بعيدا عن كل وصاية.

4 - أما فيما يتعلق بالتنمية في مستوى ولاية تبسة فإنني كثيرا ما نبهت إلى ذلك من خلال مداخلات مختلفة أثناء مناقشات برامج الحكومات المتعاقبة وقوانين

إن البلد الذي ينادي أبناءه بصوت يملأ الأثير أنه وعويلا، وأبناؤه مشغولون عنه بأغاني العصبية وصقل السيوف والنقد اللاذع، وإن اقترب أحد لمسح الدموع وعزاه في شدائده قال القوم: اتركوه فالدموع لا تؤثر إلا في الضعفاء ومع هذا برهن أبناء منطقة باب الوادي أنهم من طينة الكبار ومن شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء.

سيدي الرئيس،

ليس من الشرف أن يصرع الإنسان أخاه ويستأسد الإبن على أبيه وأن الحب والبقاء والتشبث بالمسؤولية لا يستوجب الإعتداء على حقوق الغير التي تعتبر المحافظة عليها أشرف وأجمل ما أوتي الإنسان.

فالأناية في بلادي، يا سيدي، أوجبت التنافس الأعمى الذي ولد العصبية التي وضعت السلطة وكانت هذه الأخيرة داعية للمنازعات والإستبعاد، فالسلطة الحقيقية هي الحكمة المحافظة على الشريعة الطبيعية العامة والعدالة والمحبة وهي العدل بأسمى مظاهره.

سيدي الرئيس،

لا أريد أن أجامل أحد على حساب الجزائر ولكن من باب تحقيق الحق وإنصاف الرجل أقول، إنه لا يمكن أن يختلف إثنان حول ما حققته الحكومة الحالية وعلى رأسها السيد رئيس الحكومة المحترم، من إنجازات ومسيرات حافلة بالأحداث جاءت لتترجم آمال وتطلعات الجماهير الشعبية وتبحث عن مواقع أكثر إنسجاما مع الواقع المعيش للشعب والأحزاب التي تتفاعل بين الحين والآخر، وكذا المتغيرات الدولية ومؤثراتها وإنعكاساتها على التوجهات الشعبية وعلى شبابها على الخصوص. إن تحقيق الإنسجام ومد قنوات الحوار مع كل الفعاليات السياسية التي لها صلة مع واقع الشباب الجزائري المتغلغلة في عمقه والمدركة لوضعه لهي فعلا السبيل الحضاري لحل مثل هذه المشاكل وهو ما انتهجه السيد رئيس الحكومة، وهو مشكور على ذلك، من خلال الزيارات الميدانية والمراطونية لكثير من الولايات من أجل تذليل الصعوبات وإقتراح الحلول في عين المكان،

سيدي الرئيس،

لسنا في باب مهاترة أو اتهام فالوطن فوق المهاترات وفوق الجميع، والوضع أذق وأخطر من أن نخوض في الجدل، فكل الجزائريين دون استثناء أمام تحد صارخ لرفض المسلسل الإجرامي وهذه الفوضى وهذا التشتت والإفك الذي يتراشق به المتراشقين من أجل مطامع باهتة.

فالشعب لا ولن يغفر للمذنبين، كما لا يسمح بتخفيف المسؤولية عن المسؤولين المباشرين عن مأساتنا أو بتوزيعها بين المتغاضين والساكتين والذين لم يحركوا ساكنا أو يستنكروا ولو بأضعف الإيمان.

سيدي الرئيس،

إن الذين استهانوا بالإنسان الجزائري وبالجزائر وبحاضرها ومستقبلها وتاريخها وجغرافيتها وأحلام شبابها لن يسامحهم التاريخ والشعوب بعدما قتلوا البراءة وسبوا الحرة ودمروا الفضيلة، فلم يرحموا العالم والإمام والمفكر ورجل الدين والأمن والثقافة والمجاهد وكل ما هو جميل في بلادي بعنجهية وجهل، فنفذوا بحقد وكراهية ما أرادوا.

سيدي الرئيس، انطلاقا من هذه القنوات أقول:

أحن إلى بلادي لجمالها وأحب سكان بلادي لتعاستهم، ولكن إذا ما هب قوم مدفوعين بما يدعون من وطنية أو عرقية أو دينية أو ثقافية وزحفوا إلى وطني فسلبوا أمواله وقتلوا رجاله ويتموا أطفاله ورملوا نساءه وفقروا أبناءه وسقوا الأرض دماء بنيها وأشبعا ضوايرها لحم فتياته، كرهت إذ ذاك بلدي أو سكان بلادي أو ليس هذا ما عشناه يا سيدي الرئيس بالأمس بحقد وكراهية وضراوة، وما تعيشه اليوم بتخطيط جهنمي وبتهديد للشمولية والسيادة والثوابت الوطنية، وأخرنا بما يزيد على 50 سنة؟! إن البيت الذي يرضن بالخير على محتاجه وبالفراش على طالبه وبالدواء عن مريضه لهو أحق البيوت بالهدم والخراب.

لقد تفضلتم، يا سيادة رئيس الحكومة، وفاء لقواعد الدستور وأحكامه بتقديم بيان السياسة العامة لحكومة تشرفت بقيادتها منذ سنة خلت وتناولتم فيه بإسهاب أمام المجلس الشعبي الوطني الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولخصتم فيه ما تم إنجازه وثمرتموه برؤية مستقبلية بارزة لما يجب أن يكون.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

تخللت السنة الجارية أحداث ومصاعب وطوارئ لم تكن محسوبة حينما قدمتم برنامج حكومتكم، بل حلت في كل مرة هذه الكوارث وهذه المشاكل والمصائب مفاجئة لم تكن لها ملامح أو مقدمات باعثة على تصورها، وأخص منها أحداث منطقة القبائل وكارثة السيول الجارفة التي أملت بحي باب الوادي وبعض الولايات لتضاف إلى الصعوبات الأخرى التي عرفتها وتعرفها البلاد منذ أكثر من عشرية كاملة، ذلك ياسيادة الرئيس، أنكم ورثتم تركة ثقيلة وجثة هامة، إن صح التعبير، ولذلك فإن التصورات والحلول المنتظرة صعبة وغير متصورة. وسمعنا قبل قليل وأمس بأن من يحملكم مصائب ويحمل حكومتكم مشاكل السماء والأرض، مع العلم أن ما كلفتم به إنما هي مشاكل وظروف يد الإنسان وبني البشر لاغير.

سيدي الرئيس،

كان يمكن للجهود الإستثنائية التي بذلتها حكومتكم وهي بصدد التصدي لنتائج الحالات الطارئة ومعالجة آثارها أن تساهم في تذليل الصعوبات التقليدية التي أذكر منها على سبيل المثال، تنمية الإصلاحات المختلفة أو تسمين الإصلاحات المختلفة التي باشرتها حكومتكم حينما رتبتمها ضمن الأولويات التي تحظى بعناية خاصة كما ورد في برنامج الحكومة، وهي مساعي تهدف إلى إقامة تنمية مستدامة تساهم في التقليل من ظاهرة البطالة ومحاربة الفقر والتكفل بواقع الصحة والت مدرس والسكن وبكلمة أشمل النهوض بالمستوى المعيشي للسكان.

ومع هذا تبقى الكثير من المشاكل تنتظر الحل في مجال النقل والسكن والعمل والفلاحة والتعليم والشباب والرياضة، مدركين الظروف الصعبة ومقدرين المهام الثقيلة والنبيلة في نفس الوقت.

ومن أهدافنا النبيلة في التجمع الوطني الديمقراطي العمل على إحداث جو وحدوي نضالي جريئ لتخطي الصعاب والقفز عليها من أجل بناء جسر يربط بين كل أبناء الوطن الواحد الموحد، وليكن في باطن هذا الجسر رحمة وفي ظاهره تحد للظلم والجور الذي يقتضي تجنيد الجميع من أجل بلوغ أهدافنا المرسومة من دون مزايدة أو تحريف.

فالأزمة تلد الهمة ولايتسع الأمر إلا إذا ضاق ولا يظهر الفجر إلا بعد الظلام، والقناعات مهما تنوعت والسحب مهما تلبدت فإنها تسقط أمام إرادة الشعوب والبقاء للأصلح. شكرا سيدي الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد خالفة مبارك، وأحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم منفوخ.

السيد بلقاسم منفوخ: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء النواب،

أتوجه بادئ ذي بدء بالتعازي الخالصة لضحايا الكارثة الطبيعية التي مست باب الوادي وبعض المناطق في بعض الولايات، وما عسانا أن نقول أمام هذه الكارثة سوى التضرع إلى المولى جلت قدرته بأن يشمل الضحايا بواسع رحمته ويلهم ذويهم جميل الصبر والسلوان.

الرئيس: أشكر السيد بلقاسم منفوخ، نقف عند هذا الحد ونستأنف أشغالنا في الساعة الثامنة والنصف وصح فطوركم.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة
والدقيقة العاشرة مساء**

إنه بالرغم من هذه الطوارئ فإنكم حققتم والفريق الحكومي نجاحات لا يمكن إنكارها حتى من قبل الجاحدين، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضا من هذه المنجزات:

- لقد حققت الحكومة نجاحات تتعلق أولا، السيد رئيس الحكومة، لقد تابعنا وأيدنا على قلوبنا ما أصاب سكان حي باب الوادي....

تدخلات كتابية

السيد مخلوف بن يمينة: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أتقدم بتعازي الخالصة لأهالي وأسر ضحايا الفيضانات في كل مكان وخاصة في الجزائر العاصمة التي بلغ جرحها عمقا كبيرا يتطلب منا جميعا الوقوف إلى جانبها.

سيدي الرئيس،

نحن نعلم أنه مهما بلغ جهد الدولة الجزائرية ومستوى المساعدات تجاه المنكوبين لن نعوضهم ما خسروه من أرواح وممتلكات، ولكن، ما نتأسف إليه هو غياب السلطة عن المنكوبين عند الصدمة ثم ظهورها المحتشم وانعدام تقديم المساعدات للمتضررين من هذه الفيضانات، ونقول هذا الكلام من خلال الزيارات الكثيرة التي قمنا بها نحن نواب حركة مجتمع السلم إلى كل من سيد الهواري وحي الصنوبر وحي سيد الشحمي وبلدية حاسي بونيف وبلدية عين الترك. ونتأسف لما شاهدناه من بؤس شديد وتهميش اجتماعي وغضب على الحاكم وكان بالإمكان التخفيف من هذا الوضع المأساوي إذا كانت لدينا سياسة عامة واضحة المعالم وصارمة عند تنفيذها للوصول إلى الأهداف المسطرة.

سيدي الرئيس،

كانت هذه الكارثة الوطنية ستكون ربما أقل ضررا لو كان المواطنون يقطنون في مساكن تليق بهم ولديهم مناصب شغل تعفيهم إلى حد كبير من طلب المساعدات، ولكن في الواقع اليومي نشاهد ونعيش ركود تام لمستوى

النشاط الاقتصادي ويأس عام شمل مختلف الشرائح الاجتماعية، ولا أحد أصبح يؤمن ويأمن على مستقبله ومستقبل أولاده في الجزائر، وإذا أخذنا على سبيل المثال ميدان البناء نلاحظ تقليص عدد الورشات ومعه طرد العمال وتعطيل وسائل عمل المقاولين العموميين والخواص الذين أصبحوا بدورهم يشكون من البطالة. وما عسانا أن نقول إذا نظرنا إلى آلاف المتخرجين من الجامعات الذين يجوبون الشوارع والمؤسسات دون إيجاد فرص للعمل؟ وماذا نقول لهذا المتخرج من الجامعة الذي يبيع الموز على قارعة الطريق؟ هل أخطأ المجتمع وأسرته عندما وجه إلى طلب العلم؟ كيف نفسر الوضعية المزرية التي تعيشها مستشفياتنا مثل المستشفى الجامعي لوهران؟

ما معنى تشجيع الاستثمار عن طريق الجباية عندما تخفق كل الحكومات السابقة والحالية في تحديد نوعية وطبيعية العراقيل والمعوقات التي تقف في وجه المستثمرين؟

سيدي الرئيس،

إن تراجع مؤسسات القطاع العام عن النشاط الاقتصادي ترك فراغا رهيبا وسحب معه عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص التي كانت تنشط وتنتعش بفضل وجود القطاع العام، وعلى إثر ذلك يصعب تحقيق إنعاش اقتصادي فوق فراغ مؤسساتي وغياب ثقافة المؤسسة الإنتاجية لدى رجال الأعمال الجزائريين. وإذا كان الأمر غير ذلك فكيف نفسر عدم قدرة القطاع الخاص على تعويض القطاع العام في بعض الفضاءات الاقتصادية؟ هل مردود وإنتاجية الاستثمار في هذه القطاعات سلبية أم أنه يخشى القطاع الخاص أن تدفع به الدولة في معركة بناء لم يشارك في صنعها؟

(الجزائر) التي ألتمت بها فتن ومآسي وكوارث وأمراض وعلل كثيرة على ضرورة المساهمة بمدخلة كتابية حول حصيلة الحكومة لسنة 2001، وذلك بعدما اجتهدت في الدعاء لبلادي وأبناء جلدتي سائلا المولى عز وجل أن يحفظهما من مكائد الأعداء ومؤامراتهم ثم همست في أذن شيخ صالح بجانبي وقلت له إن الإمام أحمد رضي الله يقول: "لو كانت لي دعوة مستجابة لدعوت الله أن يصلح حال الحاكم" أدرك المقصد ورفع يديه يدعو الله أن يصلح حال الحكام في الجزائر.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد طلبنا ذلك من الشيخ الصالح لأننا رأينا فيكم وفي بعض وزرائكم خيرا وعزما لإصلاح الدولة المريضة ومحاولة حل المشكلات المتراكمة في مجتمعنا، مع إدراكنا أن الأمور ليست كلها بأيديكم أو بأيدي المصلحين فإن العديد من الذهنيات الأحادية والإستئصالية والهيمنة والتسلط وأصحاب الأهواء المعجيين بأرائهم الراضين لآراء غيرهم حتى وإن كانت صائبة، وفي إطار الصلاحيات المخولة لها قانونا تعترض طريقكم وطريق المصلحين الأكفاء الغيورين على وطنهم وشعبهم. لذلك كان ومازال صلاح الحاكم كائنا من كان مرهون بصلاح بطانته وأعوانه وهيئاته ومؤسسته.

سيدي رئيس الحكومة،

نشهد أنكم وفقتم في تكريس بعض قواعد الحكم وتقليده في الميدان ففتحتم أبوابكم لممثلي الشعب وأجبتكم على رسائلكم وانشغالاتهم، الأمر الذي عجز في تحقيقه من سبقكم، وإننا نتمنى أن تجتهدوا أكثر لاستكمال حلقات الحكم وقواعده في بلادنا مرتكزين على الأساس الذي لا يستقيم بناء الدولة بدون "العدل" لأن العدل هو أساس الملك.

سيدي رئيس الحكومة،

إننا ندرك أنكم على رأس حكومة تحملت مسؤولية كبيرة مشحونة بالألغام والمشكلات وأمانة ثقيلة بدماء الشهداء ومبادئ أول نوفمبر وتضحيات رجال صدقوا ما عاهدوا

سيدي الرئيس،

يظهر أن هذا الغموض السائد بين مختلف شرائح المجتمع ناتج عن غياب تصور واضح لسياسة عامة يقتنع بها الجميع ويشارك في تجسيدها جميع المعنيين من عمال وأرباب عمل ومفكرين وسياسيين وإدارة عامة وتجار وفلاحين. وما دام الحال على حاله لن تقوم للجزائر قائمة حتى وإن جئنا بأموال العالم لإنقاذها، وما دامت مجموعة المصالح الضيقة تنخر في جسم الأمة تبقى جيوب وبؤر الفقر تتسع كما هو الحال اليوم في بلادنا، فعلى سبيل المثال لاحظنا أن جيوب الفقر التي كانت محددة لبعض أحياء بلدية وهران اتسعت لتشمل أحياء أخرى من المدينة بسبب الركود الاقتصادي وتدهور القدرة الشرائية للفرد وسوء تسيير شؤون المواطنين. إن شرائح الموظفين والجامعيين والمعلمين وفئة من الأطباء والقضاة أصبحوا الآن عند خط الفقر الاجتماعي وغير قادرين على تلبية حاجاتهم، وأصبحت مدننا غير آمنة أمام إرتفاع معدل الإعتداءات الجسدية والسرقة في وضوح النهار والسطو على المنازل.

سيدي الرئيس،

أتمنى أنني كنت وفيما لما شاهدته وسمعتته من مختلف المواطنين بمختلف شرائحهم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الحاج الطيب عزيز: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

من أفضل بقعة مقدسة على وجه الأرض ومن المسجد الحرام وفي جو يسوده الإيمان والتعبد وفعل الخير والمحبة والإيحاء وفي العشر الأواخر من رمضان المعظم التي تنزل فيها الرحمات والبركات وتعتق فيها الرقاب من النار، عزمت بعد الهم الذي أرقني بشأن وطني العزيز

والإسلامية وتنفيذ المقبلين على الإسلام من المجتمعات الأخرى الغربية، مرحلة إنقلمبت فيها الموازين وأصبحت الهيمنة على الدول النامية وفي كل المجالات من أهم أهدافها.

سيدي رئيس الحكومة،

كذلك المرحلة التي تمر بها جزائرننا ستتأثر بالتحويلات العالمية وستساعد التيار الإستتصالي في التماذي في تعميق الأزمنة بفبركة الاستحقاقات القادمة وتطوير آليات التزوير وتكرار استنساخ الفشل في كل الميادين ومواصلة عمليات النهب المبرمج وشحن نفوس المواطنين بالكره والحقد على النظام ودفعه إلى الانفجار الاجتماعي مرة أخرى، وهذا إن لم يصمد التيار الوطني المعتدل أمام هذه الموجة الجارفة في دفاعه عن الثوابت والمقومات والقوانين التي تحافظ على تماسك الدولة والمجتمع، وترفض التجاوزات المحتملة تحت أي غطاء كانت.

سيدي رئيس الحكومة،

لقد تزامنت مناقشة تقرير حصيلة الحكومة مع الكارثة الطوفانية التي أمت بالشعب الجزائري والتي راح ضحيتها المئات من الشهداء رحمة الله عليهم أجمعين، وآلاف من المنكوبين والمتضررين عوضهم الله عن خسائرهم وزودهم بالصبر الجميل.

وبكل أسف وحسرة، أنه رغم التنبيه المسبق بأيام من محطة الرصد الجوي أن الأمطار ستهطل بغزارة وقوة، إلا أن قوات الإنقاذ لم تتحرك إلا بعد ثلاثة أيام من الكارثة. من المسؤول عن هذا التأخر والتباطؤ؟

سيدي الرئيس،

إذا كانت كارثة الطوفان في يومها الأول إمتحان عسير لامفر منه ولا مرد له من الله، وكل ضحية سقطت فيه نحسبها عند الله ونرضى طائعين بقضائه وقدره إلا أن اليوم الثاني والثالث وما بعدهما من الأيام نحمل فيه الدولة جزءا كبيرا من المسؤولية لأنه كان بإمكانها إنقاذ العديد من المواطنين لوتحركت في الوقت المناسب.

الله عليه فوقفوا صامدين في وجه الإرهاب الأعمى الذي كاد أن يهدم الدولة ويمزق المجتمع، ودعاة الإنفصال الذين يحاولون تقسيم الوطن ترابا وشعبا ووآد الثوابت والمبادئ والقيم، وإثارة النعرات العرقية والجهوية وإيقاد نار الفتنة بين أبناء الجزائر والسعي لتدويل القضية الجزائرية وتسهيل المهمة للتدخل الأجنبي، ولكن هذا قدركم وقدر الجزائريين المخلصين لوطنهم وشعبهم وليست بيدكم ولا بيدنا حيلة إلا أن نرد القدر بالقدر وأن نتحمل المسؤولية كاملة ولا نخضع للضغوط التي تستهدف مقومات وثوابت شعبنا سواء تعلق الأمر باللغة الوطنية والرسمية (العربية) أو بديننا الحنيف الإسلام أو بمنظومتنا التربوية أو بوحدة تراب وطننا وشعبنا أو بقضيتنا المركزية فلسطين والقدس الشريف.

سيدي رئيس الحكومة،

إن واجب المسؤولية الملقاة على عاتقنا يفرض علينا قول الحقيقة ورفع هموم وانشغالات المواطنين والدفاع عن حقوقهم وكشف النقائص والتجاوزات التي عمت بها البلوى، وفي اعتقادنا هذا هو السبيل الذي نساعدكم به ليتسنى لكم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في حق الذين تسببوا في تعميق الأزمنة وفشلوا في أداء واجبهم وتحمل مسؤوليتهم كاملة.

سيدي رئيس الحكومة،

إذا كانت مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 قد حولت العالم كله إلى وجهة جديدة تعولم فيها الإرهاب ومكافحته، وتعولمت فيها الحرب والقتل والاقتصاد والثقافة والسياسة، وسقطت فيها أقمعة الدول الكبرى التي اعتبرت الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان مبادئ أساسية للحكم لا رجعة فيها، وأوهمت شعوب العالم أنها هي النموذج في الإلتزام بالشرعية القانونية وعمقت الكراهية والأحقاد وردود الأفعال بين الشعوب، ودفعت المنتسبين للإسلام إلى العصيان والخروج على النظام العام والعمل مع منظمات الإجرام، وبرزت المنذفين والمتهورين والمتطرفين وصنعتهم أبطالا للإسلام لتعميق التطرف الديني في المجتمعات العربية

والفساد ورواج المتاجرة بالمخدرات والنساء، بل زيادة عملية النهب والسرققة والرشوة. وإنه لا يخفى على أمثالكم نهب المواد الغذائية والأفرشة والأغطية التي خصصت للمنكوبين في كارثة الطوفان الأخيرة وعرضها للبيع في سوق الحراش وغيره من الأسواق الأخرى بدون خوف ولاحياء في غياب الدولة والرقابة والمحاسبة.

سيدي رئيس الحكومة،
إن سياسة الأرقام التي جاءت بها الحصيلة لاتعكس البتة حالة المجتمع المزرية، وواجب الدولة هو حل هذه المشكلات التي يتخبط فيها الشعب بشيء من الجدية والصرامة لاسترجاع هيبتها وقوتها ودولة القانون وصرامتها ودولة القيم وآثارها الطيبة.

سيدي الرئيس،
إنه لا يكفي تكوين العديد من الإطارات في المجالات التقنية دون تزويدهم بتربية خاصة مرجعيتها أصول التربية الإسلامية التي تجعل الرقيب هو الله سبحانه قبل رقابة الضمير والبشر. ومن هذا المنطلق يمكنكم إعداد رجال أكفاء يحافظون على المال العام ويرفضون الرشوة ويمكنون دولة القيم والقانون.

سيدي الرئيس،
في ختام هذه المداخلة أسجل جملة من الملاحظات تتعلق بالتنمية:

1 - إن المخصصات المالية من صندوق الجنوب لولاية الأغواط لسنة 2000 محدودة جدا وجل المشاريع فيها موزعة على دراسات، لأن البرنامج الولائي المقترح لم يشارك فيه ممثلي الشعب، فنلتمس من معاليكم الأخذ بعين الاعتبار حالة الولاية فهي منطقة صناعة وليست بها صناعة تكافئ قدراتها وثرواتها المعدنية، فالطرق الرابطة بين الولاية والبلديات النائية ليست معبدة، والسدود العديدة لم ينجز منها سد ومنذ سنين عديدة، وتهيئة البلديتين الأغواط وأفلو بقنوات صرف المياه غير الصالحة والغاز الطبيعي والكهرباء والإنارة ضرورة ملحة، ودعم الفلاحين المنكوبين والموالين حتمية تتطلبها المنطقة.

سيدي رئيس الحكومة،
من المسؤول عن الضحايا الذين سقطوا في هذين اليومين من طوفان المطر؟

هل هو الشعب الذي تفاعل مع أحداث الكارثة وتضامن مع بعضه البعض وقدم من وقته وجهده وماله؟

لماذا لا يحاسب المسؤول عن فشله وتهاونه ويحال أمام العدالة ويفصل من منصبه؟

سيدي الرئيس،
ألم نقل إن صلاح الحاكم كائنا من كان مرهون بصلاح بطانته وأعدائه ومؤسسته، إن كارثة الطوفان بينت بوضوح أن الأزمة في الجزائر أزمة رجال قبل كل شيء.

إن عملية تطهير مؤسسات الدولة من العناصر الفاشلة ضرورة وأولية لإصلاح الدولة وإصلاح العدالة.

إن ملف إصلاح الدولة الذي جاء الكلام عنه في تقرير الحصيلة ملف هام وخطير في آن واحد، لذلك نقترح إشراك الأحزاب والقوى الفاعلة في المجتمع في إثرائه وبلورته قبل عرضه على المجلس واعتماده نهائيا لتحقيق التناغم والانسجام بين النظري والواقع وبين الأفكار والإيديولوجيات المتعلقة بنموذج الدولة التي نريد.

سيد رئيس الحكومة،
لقد تكلمتم في تقرير الحصيلة عن العديد من المشاريع التي مازالت مخططات أو قيد الإنجاز، وذكرتم جملة من الأرقام والمشاريع المنجزة المتعلقة بالسكن والخدمات الحيوية والتوظيف، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة التي يتخبط فيها المجتمع الجزائري بل إن الوضع الاجتماعي يزداد تدهورا يوما بعد يوم وخاصة بعد الأحداث الأخيرة في منطقة القبائل وغيرها، والكارثة التي أصابت عين تموشنت والجفاف والقحط العام يضاف إلى ذلك كله عائلات الضحايا والمنكوبين الذين خسروا متاعهم ومنازلهم، وهذا فضلا عن تفشي البطالة والفقر والأمراض

سيدي رئيس الحكومة أعانكم الله ووفقكم وسدد خطاكم.

السيد عبد السلام قريمس: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد،

تتاح لنا اليوم فرصة مناقشة حصيلة عمل الحكومة للسنة الفارطة، واستعداد للسنة القادمة.

تأتي هذه الحصيلة وهذه المناقشة العامة مترامنة مع جملة من الأحداث والتطورات المحلية والإقليمية والدولية بشكل ملفت للانتباه، وداعية للتدبر والتمعن في ما آلتها وتداعياتها على الشعوب والدول، حتى نتمكن من التكيف الإيجابي مع هذه التطورات ونحمي مصالح وطننا ومستقبل أجيالنا في وقت لا مكانة فيه للضعفاء ولا للأغنياء ولا للمنسلخين عن قيمهم وحضارتهم.

السيد الرئيس،

تأتي هذه المناقشة ووطننا الحبيب يعيش تحت صدمات وضربات الفتن المتتالية عليه وعلى نتائج مسلسل الفشل والإخفاقات على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي بل وصل الأمر إلى تهديد أسس الدولة الجزائرية والإجهاز على المقومات والثوابت ونتائج التضحيات الجسام للملايين من الشهداء.

السيد الرئيس،

تأتي هذه الحصيلة في ظرف يتسم بـ :

* استمرار التحايل على القوانين مثل قانون تعميم استعمال اللغة العربية،

- قانون المجاهد والشهيد، قوانين الإصلاحات الاقتصادية، قانون العقوبات، وحتى الدستور لم يسلم من الاستخفاف بأحكامه.

* بروز سلوكات صبيانية تطعن في مصداقية الدولة ورموزها ولا تعكس الصمت الواجب التحلي به من قبل رجال الدولة وقادتها. إن تبادل الشتائم على صفحات

2 - ضرورة نقل مخزن زيوت الأسكاريل (زيوت المولدات الكهربائية) من منطقة نيلي بالأغواط إلى منطقة رفاق حق يطالب به سكان المنطقة، وقد أكدنا على ذلك في مداخلاتنا العديدة ومنذ بداية العهدة البرلمانية، وأعطيت لنا وعود من طرف معالي وزير تهيئة الاقليم والبيئة مؤخرا، فنلتمس من سيادتكم الموافقة على نقل هذه الزيوت السامة.

3 - دعم المشاريع المتعلقة بمحاربة التصحر في المنطقتين الجنوبية والشمالية بولاية الأغواط.

4 - دعم الأجزاء التي هي في طور الإنجاز من مشروع مطار الأغواط لإتمامه في نهاية هذه السنة كما وعد بذلك المسؤولون وتحقيق المطلب الذي تقدم به المنتخبون الوطنيون والمحليون، وهو نقل الحجاج الميامين هذه السنة 2001 من ولايتي الأغواط والجللفة من مطار الأغواط الجديد. وبذلك نوفي بشبه الوعد الذي أعطاه السيد رئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة إلى ولاية الأغواط.

5 - حل مشكلة الأراضي العرشية بين عروش الأرباع بعضهم البعض وعروش الأرباع وعرش أولاد نايل، وعرش بنو هلال ولعجالات وعرش بلدية الحاج المشري وبلدية البيضا وغيرها من البلديات الشمالية مع عروش ولاية تيارت.

6 - تهيئة بلديتي تاجموت وعين ماضي لوجود زاوية أولاد سيدي عطلة والزاوية التيجانية بهما.

7 - رفع الحظر على البناء في منطقة حاسي الرمل ولبيل وبزبير وتلقت.

8 - تسجيل مشروع تربية الخيول بمنطقة الأغواط بلدية الخنق وإحياء تراث المنطقة التي تزخر بالخيول الأصيلة.

9 - حل مشكلة بنادق الصيد بارجاع البنادق إلى أصحابها أو تعويضهم.

السيد الرئيس،

نناقش حصيلة الحكومة والجزائر الحبيبة تتعرض مرة أخرى إلى مؤامرة قد تكون هي أخطر من سابقتها بحكم جذورها التاريخية وواقع الدولة الذي لا تحسد عليه والظروف الدولية الضاغطة، ووجود أيادي آثمة بالداخل والخارج تريد أن تجهز على منجزات الملايين من الشهداء وتهدد البلاد في وحدتها الترابية والدينية والتاريخية وتهدد النسيج الاجتماعي وتحضيره إلى مرحلة يصبح فيها قابلا للتمزق والتناحر بل والانقسام، لا قدر الله.

إن مسلسل أحداث منطقة القبائل يحمل في طياته تساؤلات ومخاوف حقيقية يشعر بها كل مسلم وطني غيور. إن هذه المخاوف غير الناجمة عن سلوكات أناس معرفون منذ زمن الاستعمار بولائهم له وعدائهم للأمة بكل مكوناتها ولا يهدأ لهم بال إلا بتحقيق حلم عدو الأمس، بل الذي يبعث على التخوف، والعجب في آن واحد هو الحالة التي وصلت إليها أجهزة الدولة من الانحدار والتدهور والإرباك في كيفية التعامل مع هذا الملف وهذه الأحداث.

السيد الرئيس،

كيف لدولة مثل الدولة الجزائرية أن تسمح لنفسها بالتعامل مع هذا الملف الحساس برواسبه التاريخية وخلفياته السياسية ومآلاته الحضارية والمستقبلية بأسلوب يثير الدهشة وتتناوله مع عناصر لا يمثلون حتى أنفسهم؟ إن الأغلبية الساحقة من سكان مناطق القبائل مسلمون وطيون مخلصون لدينهم ووحدة وطنهم وهم أرباء من هذه التوجهات المشبوهة التي تتزعمها عناصر ذات إيديولوجية ونزعة عرقية من صناعة استعمارية.

إن محاولات احتواء الأزمة ليس مبررا على الإطلاق أن تتخذ إجراءات أو قرارات في لحظة عجز أو تهور أو عدم تقدير لتبعات المسؤولية، وإن معالجة الملفات الحساسة للدولة والشعب تحت الضغوط الدولية أو المحلية الآتية والمبنية على العواطف الظرفية والسلوكات الانتهازية

الجرائد بين المسؤولين والتعيين في المناصب بمقاييس العلاقات القديمة والجهوية والتعريض بالإطار والمثقف وإبعاد المرأة والإطارات الجامعية، كل هذا وغيره سيأتي، لا محالة، بالضرر الكبير على الدولة والمواطن.

- التخوف من التراجع في المسار الديمقراطي خاصة في مستوى الإعلام الذي ما يزال حبيس النظرة الأحادية التي تأتي على الأخضر واليابس، والتضييق على إنشاء الجمعيات والنقابات ومحاربة الحريات الفردية والجماعية بشكل عام وكأنه يعبر عن موقف وسياسة رسمية منتهجة.

- انطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو أمر استحسنة الجميع، غير أن تناقضات التسيير والتوزيع غير العادل بين الولايات والتركيز على بعض المشاريع الشعبوية التي لا تستهدف حقيقية التنمية وصرف الأموال في بعض الكماليات مثل تجديد الأرصفة وتزيين الشوارع، كل هذا وغيره جعلنا نتخوف من تبذير هذه الأموال في غير مقاصدها وتضييع الفرصة المتاحة من خلال توفر الرصيد المالي الحالي، ومن ثم تكرار مسلسل سوء التسيير وانعدام التخطيط.

- رغم الارتياح المسجل في مستوى الموارد المالية للدولة، فإن المواطن عموما وأهل الريف خصوصا إزداد تدهور معيشتهم وقدرتهم الشرائية، وتفاقت مشاكل البطالة والسكن ومياه الشرب وأوضاع الطلبة في الثانويات والجامعات والمرضى في المستشفيات، بل إزدادت حدة الآفات الاجتماعية إلى درجة الاسترزاق بالأعراض والسرقة والرشوة وتفشي المخدرات في المؤسسات التربوية والأحياء الجامعية.

السيد الرئيس،

لا أريد من مداخلتني هذه أن أنظر إلى الواقع بنظارات سوداء كما يتخيل للبعض، بل هي محاولة استقراء حالة المواطن كإنسان بكل مكوناته واهتماماته وآلامه وآماله دون أن أجحد الجهود المبذولة من المخلصين في سبيل النهوض بالدولة والمواطن.

السيد الرئيس،
إن ولاية سطيف عرفت في الفترة الأخيرة انتعاشا في تجسيد مشاريعها الكبرى التي تعطلت طيلة السنوات والعقود السابقة مثل:

المطار، الجامعة الثانية، وبرنامج الغاز الطبيعي، غير أنه وبالنظر إلى الاحتياجات الضخمة لمواطني الولاية والتي تعد الولاية الثانية من جانب التعداد السكاني في المستوى الوطني فإننا نسجل الملاحظات والاقتراحات الآتية :

1- فيما يخص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحصلت الولاية على مبلغ زهيد مقارنة بباقي الولايات ووضعت في المرتبة التاسعة عشر من حيث القيمة المالية المخصصة لها والمرتبة الثانية والعشرون من حيث المبلغ الإجمالي في ميزانية التجهيز.

وعلى هذا الأساس، فإننا لم نفهم طبيعة المعايير المعتمدة في وضع هذه التخصيصات من جهة واعتماد البرامج من جهة ثانية، والتي لا يعود البعض منها بالفائدة المرجوة على مواطني الولاية وقد لا تكون هذه البرامج ذات أولوية لسكان الولاية. وعليه، نقترح على الحكومة في المرحلة القادمة :

- الأخذ بعين الاعتبار مكانة الولاية وحجمها وتعويضها عما فات.
- الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات النابعة من الولايات في تسجيل المشاريع.
- تخفيف التنظيمات الإدارية (الصفقات العمومية خاصة) في انطلاقة المشاريع بالنظر إلى إستعجالية البرنامج وخصوصياته من جانب أهدافه.
- دعم المصالح المكلفة بالمتابعة والمراقبة الميدانية بالوسائل الضرورية لا سيما وسائل النقل.

2- تضم ولاية سطيف 60 بلدية يقع ثلثها في مناطق جبلية وتعاني 23 بلدية منها عجزا كبيرا في التزويد بالمياه الصالحة للشرب، الشيء الذي يتطلب إمكانيات مالية معتبرة من أجل القيام بعمليات تحويل هامة بالنظر إلى تضاريس المنطقة، أو القيام بتنقيبات عميقة ومكلفة.

والمظاهر التي تستبطن التآمر على وحدة الشعب أو محاولات فرض سياسة الأمر الواقع والدفع نحو خط اللارجعة وإلى نفق مسدود هو عين الفتنة.

ومن هذا المنطلق وأمام الأمانة الملقاة على عاتقنا نقول لكم ناصحين ومعينين أن ملف منطقة القبائل يهم الجميع ولا يمكن تفتيته والوصول به إلى شاطئ الأمان إلا من خلال الحوار المعمق والموسع والمسؤول في إطار احترام الدستور والمؤسسات المنتخبة تحقيقا للمصلحة الوطنية الواضحة ولكل المواطنين، وبغير هذا فإن الملف يفقد قيمته الوطنية.

السيد الرئيس،

إن علاقة الاحترام والود التي نكنها لكم ولحكومتكم تجعلنا نتعامل معكم بهذه الصراحة الحقيقية والتي أخشى أن يكتب التاريخ ويكتب الله جل جلاله أولا، أن بذور فتنة تقسيم البلاد في وحدتها الترابية والدينية والاجتماعية كانت في عهد حكمكم، لا قدر الله، وهذا ما لا نرتضيه لنا ولكم.

السيد الرئيس،

يفترض علينا جميعا دولة ومواطنين أن نتعاون وأن نشجع على التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني وإشاعة أعمال البر والخير في ربوع الوطن خصوصا ونحن نعيش ظروف معيشية صعبة تتطلب تكاتف الجهود، غير أن، للأسف الشديد، ممارسات الإدارة وأجهزة الدولة لا تبشر بالخير فالمضايقات والممنوعات ومحاولات احتكار فعل الخير لا يخدم الدولة والمجتمع، وهو أمر غير مستساغ دينيا وإنسانيا.

إن مجتمعنا متدين بطبعه ومحب لفعل الخير والواجب على الدولة أن ترسم سياسة التوجيه والتنظيم وأن تشجع المجتمع على التكافل وأن يؤطر نفسه بشكل إرادي يشعر فيه أنه يمارس أعمال البر وتقديم الخدمة للغير دون مضايقات باسم الدولة، وهذا لا يمنع من الرقابة في الأطر القانونية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
أصحاب المعالي،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
السيدات والسادة الصحفيين،
السلام عليكم وصح فطوركم.

سعداء بليقياكم سيدي رئيس الحكومة المحترم، في هذا
الظرف بالذات الذي أريد للجزائر أن تكون أوضاعها على
النحو الذي وصفتموه في مداخلتكم بالتفصيل تارة
وبشيء من العمومية تارة أخرى.

ومن الأصول أن نبادلكم مشاعر الود والاحترام لما أسعدنا
سماعه منكم من عبارات التقدير والعرفان التي وجهتموها
لأعضاء البرلمان على ما قدموه للمجتمع والدولة.

وإنه لحري بنا في هذا المقام أن نبرز مدى إدراكنا لأبعاد
الرسالة بل الرسائل التي وجهتموها من خلالنا للوطن
والأمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،
لقد استوقفكم تشريح أوضاع البلاد أكثر من ثلاثين مرة
تناولتم من خلالها أكثر من ثلاثين موضوع على اختلاف
طبيعتها وخصوصيتها، وإن كان البعض (ولسنا منهم
بالطبع) يعتقد أن أدائكم لم يخلو مما سمي مجازا على
ما أعقدتد (par certains non dits voir même par certains
certains commissions délibérées) مما فسح
المجال واسعا، أمام أصحاب هذا الدعم ل طرح الكثير من
التساؤلات.

ومهما يكن، فإن الترتيب الذي اعتمدتموه في مسعاكم
التحليلي لأوضاع البلاد على كل الأصعدة، لم يكن عفويا
بحيث أن الصدارة أوليت لجوهر الاهتمامات الوطنية التي
سعت الدولة الجزائرية عبر كل مؤسساتها الدستورية، منذ
سنوات خلت وتحديدا منذ أواخر التسعينيات، بالرغم من
كل المشاكل والصعاب التي اعترضت سبيلها، إلى
تجسيدها ميدانيا بتدرج ومرحلية تكريسا لمبادئ

وعلى هذا الأساس، تنصب الانشغالات الأساسية للولاية
على ضرورة تجسيد المشاريع الآتية :
- تحويل المياه من الشمال نحو الجنوب انطلاقا من
سدي خراطة بولاية بجاية وإيراثن بولاية جيجل.
- إنجاز 6000 متر طولي من التنقيبات عبر المناطق
التي تعاني عجزا في المياه الصالحة للشرب، علما أن
الولاية لا تستفيد هذا النوع من البرامج منذ 03 سنوات.
- إنجاز المرحلة الثانية من مشروع سد عين زادة من أجل
دعم القضاء على العجز المسجل في مستوى مدن عين
أرنات سطيف والعلمة.
- توفير المزيد من الحواجز المائية عبر المناطق
الملائمة.

3- الوضع الخانق الذي تعرفه المناطق الصناعية بكل من
سطيف والعلمة، يتطلب التدخل السريع من أجل وضع
تصور يسمح بتوسيعها أو إنشاء مناطق صناعية جديدة
تسمح باستيعاب النشاط الاقتصادي المتزايد.

4- ضرورة التكفل بالوضع غير الملائمة لمختلف
مناطق النشاط الصناعي والتي تعرف مشاكل عديدة
تتطلب التدخل السريع لإنقاذها وتوفير الشروط اللازمة
للاستثمار.
السيد الرئيس،

في الأخير، إسمحوا لي أن أعبر لكم وللطاقم الحكومي
عن خالص تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح في مهامكم
النبيلة، آملي أن يتعاون جميع المخلصين من أجل
إحداث نقلة نوعية إيجابية تحقق الأمن والاستقرار
والرخاء لوطننا الجريح.

تقبل الله منا ومنكم الصيام والقيام وصالح الأعمال،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

5 - السيد أحمد بشير بويجرة: بسم الله والصلاة والسلام
على رسول الله.
حضرة السيد الفاضل رئيس المجلس الشعبي الوطني،

مجهولة لحد الآن في بعض البلديات وخاصة في بلدية سيدي بلعباس، حيث بقي أكثر من 1000 سكن مغلق والمستفيدون منها في انتظار وحيرة من أمرهم، كالصحة حيث تدهور أوضاع وهياكل المستشفى الجامعي الذي لم يبق منه إلا الاسم، كالقطاع الصناعي العمومي بقطبيه حيث التساؤلات والمخاوف المشروعة لعمالها وإطاراتها على مصير مؤسساتهم في ظل تطبيق النصوص التشريعية الجديدة، كالتشغيل حيث المأساة التي يعيشها شباب هذه الولاية، كالنقل حيث حرمان هذه الولاية بدون سبب موضوعي من ترميم وفتح المطار الموجود بها، كالتعليم العالي حيث تراكم مشاكل الاكتظاظ، وانعدام الأمن وأدنى ظروف العيش الكريم للطلبة في مستوى الأحياء الجامعية والمشاكل العالقة في المجال البيداغوجي الاضطرابات التي هي حاليا في كلية الطب والتي لم تجد محليا الأذان الصاغية، فضلا عن ذكر آلام ومعاناة المواطنين وبعض المتعاملين الاقتصاديين الخواص من التعسفات والتعقيدات البيروقراطية التي تحولت بسكوت بعض المسؤولين إلى ممارسات عادية وطبيعية، ناهيك عن المشاكل التي يعانيها سكان بعض البلديات في مجال المياه الصالحة للشرب أو إيصال الغاز الطبيعي إلى معظم كيريات دوائر الولاية وبعض البلديات النائية.

شكرا والسلام عليكم.

المؤسسة للجمهورية وصيانة للمكتسبات السياسية للشعب الجزائري، وماتداعيات أحداث 2001/09/11 وما أفرزته من تحولات على أكثر من صعيد إلا دليل إضافي على سلامة الخيارات الإستراتيجية للبلاد في العديد من المجالات التي كان للتجمع الوطني الديمقراطي باع كبير في وضع تصورهما وتوضيح أبعادها والدفاع عنها بقوة هادئة، أثبتت بعض المستجدات وفي كثير من الأحيان أحقية موافقه السياسية تجاه كيريات انشغالات المجتمع والدولة، وما اهتداء الكثير إلى الإقتناع بذلك إلا مؤشرا إيجابيا لدعم مسار التقويم الوطني المعزز بمسعى رئيس الجمهورية الذي تعدته الحكومة على لسانكم بتنفيذه بالقدر اللازم من الجدية والعزم كما أقرتم بذلك في صدر مداخلتكم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التذكير بما سلف لا يرتكز بتاتا على دوافع ترويحوية ظرفية بقدر ما يستجيب إلى مطلب منهجي يقضي بتأصيل المواضيع بما يفني ما هو منتظر منا في هذا المقام وغيره .

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن غزارة الانشغالات المشروعة لمواطني ولاية سيدي بلعباس في شتى الميادين المتصلة بحياتهم اليومية كالسكن الاجتماعي الذي مازال توزيعه عالقا ولأسباب